وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم : علم الاجتماع

تخصص :علم الاجتماع الجريمة و الانحراف

مذكرة ماستر تحت عنوان

النساء ضحايا السرقة في الاحياء الشعبية ولاية تبسة

الأمن الحضري الأول – الأمن الحضري الرابع

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:

- زمال عبير
- جبايلي سعاد

إشراف الأستاذ:

د/ بوزيان خير الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـة العلميـة	الصفـــة
رزيق مسعود	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
بوزيان خير الدين	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
شارف عماد	أستاذ محاضر –أ–	عضوا ممتحنا

2022/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

خير نسائكم الطيبة الرائحة، الطيبة الطعام

التي إن أنفقت أنفقت قصدا، وإن أمسكت أمسكت قصدا

فتلك من عمال الله، وعامل الله لا يخيب.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي يسر لنا إنجاز هذا العمل ولولاه لما اكتمل

فله الحمد والثناء والشكر والعطاء فبعد حمد المولى نخص

شكرنا إلى الأستاذ الفاضل بوزيان خير الدين منا كل الثناء

والتقدير على كل المجهودات التي بذلتها كما أخص بالشكر

كل أساتذة علم الإجتماع.

الإهداء

لله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة فالحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على

نبيه الكريم أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما الله سبحانه وتعالى "واغفر لهما جناح الذل

من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من أحمل في شراييني دمه إلى من غمرتني بدعواتها إلى الوالدين الكريمين إلى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي

إلى من أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به **"أبي العزيز"** أدامه الله ذخرا لي

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين

"أمي الحبيبة" حفظها الله.

إلى من ترعرعت بينهم طوال سنين حياتي إلى من شاركوني حزني وفرحي إلى من لم يتوقف دعمهم لي في هذه الحياة

إخوتي وأخواتي

إلى من مهدت لي طريق العلم إلى من كانت ملجأ في هذه الرحلة إلى من لهج لسانها بالدعاء لي **"جدتي الغالية"**

حفظها الله

وإلى صغير البيت **يزن**.

عبير

الإهداء

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،أهدي تخرجي هذا إلى

ملاكي في الحياة الأولى و إلى معنى الحب والحنان

والتفاني و إلى بسمة الحياة وسر الوجود و إلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب

" أمي الحبيبة "

و إلى من علمني العطاء و إلى من أحمل إسمه بكل افتخار و أرجو من الله أن يمد في عمرك

لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار

" والدي العزيز "

إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحضيري

ومن منهم تعلمت المثابرة و الاجتهاد وإلى من بهم أعتمد بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها و إلى من عرفت

معهم معنى الحياة " إخوتي و أخواتي " إلى كتاكيت الصغار سر ضحكتي وتفائلي

في الحياة بإبتسامتهم وحبهم المتفاني لي بصدق ينبعه منه الأمان " عبد الرحمان ،يوسف ،عبد الجليل ، مريم ووتين

ونوح" أدعوا الله أن يحفظهم ويجعل كل أيامهم أفراح.

إلى أساتذتنا الكرام و أخص بالذكر أستاذنا الفاضل بوزيان خير الدين لما له من فضل في توجيهنا ومساندتنا في

تخرجنا.

وفي الأخير أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مدوا لي يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة والتخرج.

سعاد

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
الملخص	
مقدمة	أ-ب
الفصل الأول: ضبط موضوع الدراسة	
1-الإشكالية	3
2- تساؤلات الدراسة	5
3-أسباب إختيار الموضوع	5
4- أهداف الدراسة	6
5- أهمية الدراسة	6
6- الاطار المفاهيمي	6
7-الدراسات السابقة	9
خلاصة الفصل الأول	15
الفصل الثاني: التأصيل النظري للدراسة.	
تمهيد	17
أولا: الأحياء الشعبية	17
1-أنواع الأحياء الشعبية	17
2-خصائص الأحياء الشعبية	18
3-مشكلات الأحياء الشعبية	20
ثانيا: جريمة السرقة في القانون الجزائري والعوامل المساهمة في انتشار هذه الظاهرة	21
1-العقوبات المقررة في القانون الجزائري	21
2-أركان جريمة السرقة في القانون الجزائري	22
3-عوامل المساهمة في انتشار هذه الظاهرة	27
4-الآثار المترتبة عن جريمة السرقة	30
ثالثا: الإتجاه النظري المعتمد	32
1-نظرية النوافذ المكسرة	32
2-نظرية النشاط الروتيني	33

3-نظرية الإختيار العقلاني	34
خلاصة الفصل الثاني	36
الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة	
1-منهج الدراسة	38
2- مجالات الدراسة	40
3- أدوات جمع البيانات	41
4- عينة الدراسة	42
5- الأساليب الإحصائية	43
الفصل الرابع عرض وتحليل بيانات الدراسة ونتائجها.	
تمهيد	45
1- عرض وتحليل البيانات الشخصية للضحايا	46
2- مناقشة الإحصائيات في ضوء التساؤلات	53
3- مناقشة الإحصائيات في ضوء النظريات	56
الاستنتاج العام	60
خاتمة	62
قائمة المصادر والمراجع	64

فهرس الجداول :

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01) : يوضح الفترات الخاصة بالتوقيت تعرض النساء للسرقة داخل الأحياء الشعبية	
الجدول رقم (02) : يوضح أكثر الفئات العمرية التي تتعرض للسرقة من النساء داخل الأحياء (الشعبية)	
الجدول رقم (03) : يبين الإحصائيات في الأمن الحضري الأول والأمن الحضري الرابع (الأحياء الشعبية)	

الجدول رقم (04) : يبين الإحصائيات في الأمن الحضري الأول والأمن الحضري الرابع ابتداءا من جانفي إلى غاية جوان 2023 (الأحياء الشعبية)	
الجدول رقم (05) : يبين الفئات الخاصة بالنساء الأكثر عرضة للسرقة ووقوعهم كضحايا (الأحياء الشعبية)	

مقدمة

مقدمة

تعد ظاهرة السرقة في الأحياء الشعبية من أبرز الظواهر الإجتماعية المخلة بالنظام الإجتماعي في أي مجتمع كان ولا تزال هذه الجريمة من أهم الجرائم التي تواجهها البشرية في الوقت الحاضر، وهي من أكبر المشكلات التي تعاني منها بعض الدول وخاصة في الدول النامية هو الأمر الذي يمكن ارجاعه لعدة عوامل منها إجتماعية وثقافية واقتصادية ولعل أهمها ضعف الوازع الديني والفقر مما نتج عنهم عدة ظواهر ومنها السرقة، وكغيرها من دول العالم الثالث تعاني الجزائر بدورها من تفشي هذه الظاهرة خاصة مع تنوع أماكن انتشارها وتنوع ضحاياها مع استغلال الفئات الأكثر ضعف المجتمع مثل النساء وكبار السن، ومدينة تبسة عرفت كغيرها من المدن نموا حضريا اتخذ أشكالا حضرية مختلفة ساهمت في تغير النسيج الحضاري للمدينة، إضافة إلى الضغوطات على المراكز بسبب النمو الديموغرافي السريع من أهمها بروز شكل الأحياء الشعبية.

تعتبر ظاهرة السرقة من أخطر الظواهر التي تطبع العالم اليوم لهذا فقد شغلت بال الباحثين فقد قاموا بالعديد من الدراسات بغرض فهمها وفهم ماذا آثارها المدمرة للنسيج الإجتماعي التي تنتشر فيه.

إن ظاهرة السرقة بأشكالها وعواملها المختلفة هي ظاهرة تعيشها المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا التطرق إلى شكل آخر لم نتطرق إليه كثيرا في الدراسات وهو النساء ضحايا السرقة في الأحياء الشعبية، أردنا التعرف على أهم العوامل المساهمة في تعرضها لهذه الجريمة، ومن خلال هذه الدراسة والنتائج المتحصل عليها من خلال المرور على مراحل البحث العلمي، فالغرض من هذه الظاهرة هو إعطاء هذه الظاهرة ما تستحق من عناية، حيث كان منطلق هذه الدراسة بمقدمة اتبعت بأربعة فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول المعنون بـ "**ضبط موضوع الدراسة**" حيث تطرقنا إلى موضوع السرقة كظاهرة إجتماعية بصفة عامة، مع صياغة الموضوع والإشكالية من خلال اختيار الموضوع وتحديد

إشكالية الدراسة والأهداف المراد الوصول إليها وأهمية الموضوع وتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة واستعراض لأهم الدراسات السابقة.

أما في **الفصل الثاني** فقد تناولنا **فيه التأهيل النظري للدراسة** فقد قسم إلى:

أولا الأحياء الشعبية أنواعها وخصائصها ومشكلات الأحياء الشعبية، أما **ثانيا** تطرقنا فيه إلى جريمة السرقة في القانون الجزائري والعوامل المؤدية لجريمة السرقة والآثار المترتبة عن جريمة السرقة وفي الأخير قدمنا استعراض لأهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة.

الفصل الثالث تناولنا فيه **الإجراءات المنهجية للدراسة** من خلال المنهج المتبع والعينة البحثية وأدوات جمع البيانات وكذا مجالات وصعوبات الدراسة.

أما **الفصل الرابع** ويتمثل في **الإطار الميداني للدراسة** فقط قسم إلى:

أولا قمنا بجمع المعلومات وتتمثل في بعض الإحصائيات، أما **ثانيا** قمنا بدراسة الإحصائيات وتحليلها ثم النتائج في ضوء التساؤلات، النتائج العامة ثم الخاتمة.

الفصل الأول

ضبط موضوع الدراسة

تمهيد

تعتبر السرقة موضوعا ذات أهمية كبيرة شغل شريحة كبيرة من المجتمع خاصة علماء النفس والاجتماع وهو بالتالي يتعدى كونه خطرا لذا سنتطرق من خلال الفصل الأول لهذا الموضوع أين سنقوم بطرح الإشكال المتعلق بالنساء ضحايا السرقة في الأحياء الشعبية وكذا تساؤلات الدراسة وأسباب إختيار الموضوع وأهميته وأهداف الدراسة ثم تقوم بتحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالموضوع مع التطرق في الأخير لبعض الدراسات السابقة لهذا الموضوع.

1-الإشكالية

لقد عرفت المجتمعات الإنسانية العديد من الظواهر المختلفة التي ترتبط بمختلف جوانب الحياة ففي الجانب الإجتماعي يرتبط الفرد بمجتمعه وأفراد أسرته وأصدقائه ولا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يعيش منعزلا عنهم وفي الجانب الثقافي يرتبط الفرد بتقاليد وعادات ومعارف تسود المجتمع تجسد قيمه العليا ومن الناحية الإقتصادية تسيطر على الفرد بعض المظاهر كالبطالة والفقر مما يدفعه لسلك طرق غير شرعية تخلصه من القيود الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية كنوع من الإعتراض الذي يتولد عنه في أغلب الأحيان ظواهر سلبية كاستهلاك المخدرات وترويجها والسطو المسلح والسرقة، هذه الأخيرة تتم بأشكال متنوعة تمس المحلات والمنازل بل تجاوزتها وخرجت إلى الشارع خاصة في الأحياء الشعبية البعيدة عن أنظار دوريات الشرطة والدرك الوطني، وقد مست جميع فئات المجتمع شبابا وشيوخا ونساءا.

فالمرأة تعتبر أكثر فئات المجتمع المعرضة للسرقة كونها ضعيفة ولا تستطيع الدفاع عن نفسها أو ملاحقة السارق وفي هذا السياق أكدت الدراسات السابقة أن فئة الأحداث هي الأكثر ممارسة لظاهرة سرقة النساء ويعزون سبب ذلك للتنشئة الأسرية المنحرفة وحاجة الأحداث المدمنين على المخدرات إلى المال.

إن التغيرات التي مست تركيبة المجتمع في نظامه وثقافته واحتياجات أفراده فرضت على المرأة الخروج من المنزل للدراسة أو العمل أو تلبية احتياجاتها اليومية ما جعلها تتحرر وتسعى إلى

إثبات مكانتها من خلال دخولها أوساط إجتماعية كانت مخصصة للرجال فقط كالنشاطات الجمعوية والنقابية والخربية.

بل وتقلدت مناصب سياسية عليا فأصبح لزاما عليها التنقل بين مختلف الشوارع والأحياء، وقد رفضت بعض المجتمعات المحافظة تحرر المرأة وقابلته بالتحرش تارة والعنف والسرقة تارة أخرى فأصبحت محل أطماع ذوي النفوس الضعيفة ومدمني المخدرات الذين يرونها فريسة سهلة ومصدر للحصول على المال دون جهد أو عياء فيترقبون مرورها من أماكن مختلفة خاصة الأحياء الشعبية التي تمثل بالنسبة لهم المكان الأمثل لتنفيذ جريمة السرقة دون تدخل أي شخص لتقديم المساعدة وإنقاذها وبذلك ينفذ جريمته بكل سهوله ودون مقاومة تذكر.

لقد تعددت العوامل المؤدية لانتشار هذه الظاهرة واختلفت النظريات النفسية والإجتماعية في تفسير أسبابها واقتراح آليات للحد منها، فيذكر الباحثون أن أهم العوامل المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة هي الحاجة المادية الملحة التي تفرضها الظروف الإقتصادية على السارق خاصة إذا وقع تحت تأثير المخدرات أو الحاجة إلى استهلاكها وكذا عدم امتلاك أغلب النساء البنية الجسدية التي تستطيع مجابهة السارق ومقاومته ولو مقاومة شكلية برهة من الزمن لوصول شخص يستطيع المساعدة، وتتم هذه العملية غالبا بتخطيط مسبق وتتبع لمسار المرأة اليومي واختيار المكان والزمان المناسبين لذلك ونادرا ما تتم بالصدفة.

إن المرأة كعضو في المجتمع تؤدي أدوارا متعددة تجعلها ركيزة أساسية في البناء الإجتماعي غير أن بنيتها المرفولوجية وطبيعتها النفسية الميالة للسلم والمهادنة والعطف والحنان تجعلها عرضة لخطر السرقة خاصة في الأحياء الشعبية.

ومن هذا المنطلق ورغبة منا في التعمق في ظاهرة ودراسة أسبابها وآثارها جاءت دراستنا الموسومة بـ "**النساء ضحايا السرقة في الأحياء الشعبية**" دراسة ميدانية بأحياء لارموط وباب الزياتين تبسة من خلال تقارير وإحصائيات الشرطة لسنة 2022 /2023 ولمعالجة هذا الموضوع نطرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي العوامل المساهمة في جعل المرأة تتعرض إلى جريمة السرقة في الأحياء الشعبية؟

تنبثق عن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

2- التساؤلات الفرعية:

1- هل وقوع النساء ضحايا السرقات مرتبط بالظروف الاجتماعية داخل الأحياء الشعبية ؟.

2- ما مدى تأثير المستوى المعيشي للأحياء الشعبية على النساء اللواتي يقعن ضحايا السرقة؟.

3- ما هي علاقة العوامل الثقافية بوقوع المرأة ضحية للسرقة ؟.

3 -أسباب إختيار الموضوع:

3-1-الأسباب الذاتية:

الرغبة الشديدة والميل الشخصي للدراسة والبحث عن هذا الموضوع والكشف عن المصاعب التي تواجهها النساء في الأحياء.

ملاحظة إنتشار هذه الظاهرة والتعامل مع بعض الحالات من ضحايا هذه الجريمة.

3-2-الأسباب الموضوعية:

المعرفة الحقيقية للعوامل والأسباب المؤدية لهذه الجريمة لأن التحليل الجيد لظاهرة السرقة يمكننا من الوصول إلى نتائج تنسجم مع أهداف الدراسة.

موضوع جريمة السرقة يدرج ضمن نطاق تخصص علم الإجتماع جريمة وانحراف.

إرتفاع ظاهرة السرقة داخل الأحياء الشعبية.

4-أهداف الدراسة:

لكل دراسة أهداف تسعى إلى تحقيقها سنحاول عرضها في دراستنا كما يلي:

التعرف على النقائص والسلبيات التي تشكو منها الأحياء والتي أثرت بشكل كبير على تفشي ظاهرة السرقة.

نحاول الإجابة على التساؤلات ويكون ذلك عن طريق إستخدام أدوات البحث العلمي والمناهج المناسبة وفق مراحل علمية معينة.

العمل على تقديم بيانات ومعلومات حول الأسباب المؤدية إلى السرقة في الأحياء الشعبية.

لفت الإنتباه لخطورة ظاهرة السرقة ضد النساء.

5-أهمية الدراسة:

لكل دراسة أهمية إجتماعية وعلمية حيث تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تطرقنا إليه الأحياء الشعبية وكذلك من أهمية الفئة المقيمة في الأحياء الشعبية وتعتبر إثراء للمبحث العلمي بالدراسات التي تخص النساء ضحايا السرقة في الأحياء الشقيقة وموضوعنا هذا غير متوسع فيه في الإمكانيات خاصة في علم الإجتماع جريمة كما أن دراستنا هذه تعد من أولى الدراسات في هذا الموضوع خاصة في مجتمعنا.

6- الاطار المفاهيمي للدراسة:

1- مفهوم الضحية:

يقصد بمصطلح الضحية هم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فرديا أو جماعيا، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الإقتصادية والحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية، عن طريق أفعال أو حالات إهمال تشكل إنتهاكا للقوانين الجنائية[1].

- كما أنه قد عرفت بأنها "أي شخص تعرض للإيذاء، خسارة أو موت كنتيجة لاختياره الحر".[2]

- كما أنها عرفت: هي كل من تأثر بجريمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بينما توسع بعض الباحثين في تعريفها لتشمل جميع الأفراد الذين أصيبوا أو تأثروا بحادث ما.[3]

---

[1] مكتبة حقوق الإنسان، إعلان بشأن 15 /3/ 2023 hrlibracy umm.edu المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة إستعمال السلطة.

[2] محمد الأمين البشيري: **علم ضحايا الجريمة وتعليقاته في الدول العربية**، فهرسة للملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2005، ص 35.

[3] محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش: **مفاهيم أمنية**، فهرسة مكتبة الملك فهد العربية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010، ص 93.

2- التعريف الإجرائي للضحية:

في دراستنا هذه الضحية تتمثل في المرأة التي تعرضت للسرقة في الأحياء الشعبية وهي التي تم الإعتداء على أموالها وممتلكاتها وفي بعض الحالات تتعرض لضرر معنوي ناتج عن صدمة أو تهديد من طرف السارق.

3- مفهوم السرقة:

أ-لغة: السَرِقة هي بفتح السين مع كسر الراء ويجوز إسكانها يقال السرَقة بفتح الراء يسرِق بكسرها سرْقا بسكون الراء وسرقَة وفتح القاف والسرقة في اللغة معلومة وأصلها إسم مصدر من سرق يقال سرقا في المصدر وسرقة (سرق) السين والراء والقاف أصل يدل على أخذ شيء في خفاء وستر ويقال سرق يسرق سرقة والمسروق سرق واسترق السمع إذا تسمع مختفيا.[1]

وقد عرف إبن منظور السرقة بأنها مصدر الفعل الثلاثي سرق وتعني أخذ الشيء وامتلاكه خفية.[2]

وفي المصباح المنير فيقال سرق يسرق من باب ضرب، والمصدر سرق بفتحتين والإسم سرق بكسر الراء والسرقة ويسمى المسروق سرقة تسمية بالمصدر وسرق السمع مجاز واسترقه إذا سمعه.[3]

أما في قاموس المحيط سرق من الشيء يسرق سرقا واسرقه جاء مستترا إلى حرز فأخذ مالا لغيره.[4]

ب-شرعا: عرفها الفقهاء بتعاريف مختلفة:

---

[1] أبو الحسن أحمد فارس: **معجم مقاييس اللغة**، الجزء الثالث، دار الفكر، بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ص 154.

[2] جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم إبن منظور الأنصاري: **لسان العرب**، المجلد الخامس، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2005، ص 896.

[3] أحمد بن محمد بن علي القيومي المقرئ: **المصباح المنير**، مكتبة لبنان، ط1، 1987، ص 104.

[4] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: **القاموس المحيط**، مؤسسة دار الحديث، مجلد 1، القاهرة، 2008، ص 766.

– هي أخذ مكلف حرّ مالا محترما لغيره بلغ نصابا أخرجه من حرزه لقصد واحد خفية لا شبهة فيه.

– هي أخذ المكلف الملتزم مغصوبا بلغ مقداره نصابا اختيارا من حرز مثله لا ملك له فيه ولا شبهة على وجه الإختفاء.[1]

ج–السرقة في المفهوم الإجتماعي:

سلوك أناني غير منضبط يفتقد للإيثار الإجتماعي يحصل به الفرد على ما ليس من حقه.[2]

د–مفهوم السرقة في القانون:

يمكن تعريف السرقة على أنها أخذ بغير وجه حق لممتلكات الآخرين المختلفة ينتج عنه عقوبة معينة يحددها القانون وفقا لأحكامه.[3]

و–التعريف الإجرائي للسرقة:

هي أخذ ممتلكات شخص آخر دون إذن هذا الشخص بقصد حرمانه من ملكه والإنتفاع به دون وجه حق، وفي العادة تصاحب هذه السرقة حالة من العنف والتهديد والتي قد تحدث في الشارع أو في أحد الأماكن العامة.

4–الأحياء الشعبية:

أ–مفهوم الحي:

– **لغة:** القبيلة، ومنه قولهم: هذا الحي من العرب، أي: هذه القبيلة (فقهية).[4]

– **إصطلاحا:** هو جزء من المدينة يشمل على مجموعة من المباني والشوارع والطرق ويكون له إسم متعارف عليه وتحيط به غالبا شوارع رئيسية تفصله عن غيره من الأحياء، وقد أعطيت الأحياء أرقاما على مستوى المدينة تبدأ بالرقم 001 وتنتهي برقم آخر حي في المدينة.[1]

---

[1] نايف بن محمد المرواني: **جريمة السرقة –دراسة نفسية إجتماعية**– الرياض، الطبعة الأولى، 2011، ص 59.

[2] عبود دعلون عبود: **جريمة السرقة أسبابها والآثار المترتبة عنها**، ص 13، 16، almerja.net, 19:50, 20/02/2023

[3] هبة صدقت: أنواع السرقة في القانون، mowdoo3.com, 15:13, 13/02/2023

[4] معجم المعاني الجامع، www.almaany.com 2023/03/15

ب-مفهوم شعبي:

- **لغة:** شعبي، شعْبي [مفرد]، 1: إسم منسوب إلى شعب، 2: إجراء من تسميات دول كثيرة مثل الصين وليبيا، كما أنها تدخل في تسمية الآداب والفنون التي ترتبط بالجماهير وتعبر عنها: أدب شعبي.[2]

- **إصلاحا:** هي خصائص كل الأشياء الخاصة بالشعب وليس المقصود منها معنى دارج الإنجليزية popular بل هي تتطابق مع كلمة folksy الإنجليزية في الأخيرة قريبة الدلالة، حيث تطلق شعبية باعتبارها نعت (صفة) مذكرا ومؤنثا لموصوف مثل ثورة شعبية، حياة شعبية، وحي شعبي، وتأييد شعبي، وغصب شعبي، ومظاهرات شعبية، وترتبط هذه الكلمة أيا كان مدلولها بعنصر الشعب في المجتمع عموما.[3]

ج-مفهوم الحي الشعبي:

هو عبارة عن منطقة متواجدة داخل المدن الحضرية توجد بها عمارات أو سكنات تقليدية تتميز بالتكدس السكاني، وتضم سكنات من طبقات إجتماعية متواضعة، كما تعتبر هذه الأحياء أمكنة متخلفة بسبب الفوارق الطبيعية والتهميش الاجتماعي، تتواجد فيه المباني السيئة والمتداعية والمساكن الضيقة، يكون غالبية سكان الأحياء الشعبية غير متخصصين مهنيا وذوي مستوى ثقافي محدود ومستوى إقتصادي متواضع.[4]

7-الدراسات السابقة:

---

[1] الهيئة العامة للإحصاء، www.stats.gov.sa 2023/03/15

[2] معاجم الوجيز، www.maasim.com 2023/03/15

[3] ويكيبيديا، ar.m.wikipedia.arg 2022/03/15

[4] عبد الفتاح وهيبة: **جغرافية العمران**، بيروت، دار النهضة للنشر والتوزيع، 1973، ص 197.

1-دراسة خريفة كريمة تحت عنوان " النساء ضحايا السرقة في الأسواق الشعبية" دراسة ميدانية على عينة من ضحايا جريمة السرقة في الأسواق الشعبية بمدينة خميس مليانة مذكرة ماستر قسم العلوم الإجتماعية جامعة خميس مليانة 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب تعرض المرأة للسرقة في الأسواق الشعبية وتم إستخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة على عينة كرة الثلج بإستخدام أدوات جمع البيانات الملاحظة والمقابلة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة السرقة في الأسواق الشعبية ترتفع كثيرا معدلاتها فيه وتعلق مسياتها والدوافع الكامنة وراء وقوع المرأة ضحية لها وأن أهم إستنتاج توصل إليه الباحث أن المرأة تتعرض للسرقة في الأسواق الشعبية تطرأ للتغيير الذي حصل في مكانتها السوسيوثقافية وأن خروج المرأة للعمل من أهم الأسباب التي جعلتها تتعرض للسرقة في الأسواق الشعبية وذلك لأن الإستقلال أو التحرر الإقتصادي للمرأة يتبعه التحرر المعنوي وفي ذلك خروجها بمفردها ومزاولتها لكل المهن وفي مختلف المجالات كما أن ذلك سمح لها بالدخول إلى الأسواق الشعبية وخاصة مع أن هذه الأماكن تكثر فيها الجرائم.[1]

2-دراسة ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم تحت عنوان " دور الضحية في حدوث الجريمة" دراسة وصفية تحليلية ميدانية على ضحايا جرائم السرقات في مدينة الرياض رسالة دكتوراه قسم العلوم الإجتماعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2007-1428 هـ.

هدفت هذه الأطروحة إلى معرفة دور الضحية في حدوث جرائم السرقات في مدينة الرياض من خلال أسلوب حياة الضحية ومعرفة الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية و طبيعة العلاقة والتعاون بين الضحايا ورجال الأمن في الإبلاغ عن الجناة ودور الرقابة والروتين والتدابير الأمنية المتخذة من قبل ضحايا جرائم السرقات للحد من وقوعهم كضحايا لجريمة السرقة ودور علاقة الضحية بالجناة وجيرانه ومعرفة الأوقات والأماكن التي تعرض فيها الضحايا للسرقة، وتم إستخدام منهج المسح الإجتماعي عن طريقة العينة، بلغت 260 ضحية

[1] خليفة كريمة: **النساء ضحايا السرقة في الأسواق الشعبية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 75.

من ضحايا السرقات في مدينة الرياض، وجمع البيانات عن طريق الإستبيان المعد لذلك وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود إهمال وتساهل من قبل السرقات في المحافظة على ممتلكاتهم وأن هناك دور لأسلوب الحياة والأنماط الشخصية والتصرفات السلوكية أوقعت بعضهم ضحايا لجرائم السرقات، وحاجاتهم للتوعية الأمنية الشاملة.[1]

3-دراسة نايف بن محمد المرواني تحت عنوان "جريمة السرقة " دراسة نفسية إجتماعية على أفراد العينة من السجناء المتهمين والمحكومين في قضايا سرقات مختلفة في سجون المدينة المنورة ومكة المكرمة وجدة في المنطقة الغربية السعودية، دراسة ميدانية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 1430-2011.

تسعى هذه الدراسة الميدانية إلى تحقيق عدد من الفرضيات تم تحديدها سابقا وتتبلور في الآتي:

- إن مرتكب جريمة السرقة يعاني من تدني الظروف المالية والإقتصادية فتبقى أمامه فرص مواجهة متطلبات الحياة ويترتب على ذلك إقدامه على السرقة لتعويض ما يفقده وينقصه كالحاجة الماسة إلى المال، ومن ثم فإن اتباعه لسلوك السرقة يشبع حاجته لزيادة دخله المادي والإقتصادي فيقتنع بهذا السلوك ويعتاده.

- إن عامل العمل الزمني مؤثر له دلالته فالذين يتبعون السرقة لمجابهة متطلبات الحياة هم من المراهقين والشباب أكثر ممن هم من الفئات العمرية الأخرى، تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة على ثلاث عينات عينة المنحرفين (داخل السجن)، عينه غير المنحرفين (خارج السجن) وعينة دراسة حالة (داخل السجن).

- الأدوات والمقاييس المستخدمة: إستمارة البيانات الأولية واستبيان لتحديد مستوى المعتقدات الدينية واستبيان دراسة حالة وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الدوافع قد تؤدي الى ارتكاب الجريمة بكل صورها وأشكالها هي محصلة عوامل متعددة ومتفاعلة بعضها فطري، والآخر

[1] ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم: **دور الضحية في حدوث الجريمة**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص ث.

مكتسب، وبعضها مباشر والآخر غير مباشر، وقد أصبح من المتفق عليه في زمننا الحاضر أن الجريمة ظاهرة تقع نتيجة تضافر عدة عوامل كما أسلفنا.[1]

5-تعقيب على الدراسات السابقة:

- إن الدراسات التي تناولناها تخص ضحايا السرقة بصفة عامة في مختلف الأماكن ودور الضحية في حدوث هذه الجريمة وما استنبطناها من خلال ما تم عرضه من دراسات سابقة أن كلها قامت بدراسة سلوكات الضحية وخصائصها ودورها في حدوث جريمة السرقة.

- هذه الدراسات اهتمت بدراسة الضحية بصفة عامة وامتدادها في كل الأماكن والفضاءات الإجتماعية وهي لم تخصص مكان تنتشر فيه بكثرة وخاصة الأماكن العامة والتي لها خصائص تميزها عن غيرها تجذب الجريمة والمجرم خاصه جريمة السرقة في الأحياء الشعبية.

- هذه الدراسات هدفت إلى دراسة دور الضحية في حدوث جريمة السرقة ولم تتناول الأساسيات الأخرى كتأثير البيئة والعوامل المساهمة في جعل النساء ضحية للسرقة.

- تؤخذ بعين الإعتبار هذه الدراسات دراسات ظاهرية فهي لم تحاول التعمق في الظاهرة ومعرفة الأسباب وراء حدوثها لكن بالرغم من ذلك فقد كانت هذه الدراسة بمثابة ركيزة لنا وكإنطلاقة لدراستنا هذه.

---

[1] نايف بن محمد المرواني: **جريمة السرقة -دراسة نفسية إجتماعية على أفراد العينة من السجناء المتهمين والمحكومين في قضايا سرقات مختلفة في سجون المدينة المنورة ومكة المكرمة وجدة في المنطقة الغربية السعودية**-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1432-2011.

خلاصة الفصل :

تم في هذا الفصل ضبط موضوع الدراسة الذي يستلزم به في البحث حيث تناولنا من خلال هذا الفصل إعطاء نظرة عامة حول السرقة في الأحياء الشعبية ومحاولة الإلتزام وتوضيح الجوانب الضرورية المراد دراستها بالنسبة للدراسة إنطلاقا من الإشكالية وصياغة التساؤلات والمفاهيم وصولا لعرض أهم الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
التأصيل النظري للدراسة

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل مشكلة الأحياء الشعبية من كل جوانبها من خلال التطرق إلى أنواعها وخصائصها ومشكلاتها ثم انتقلنا إلى جريمة السرقة من خلال التعرف على أركانها في القانون الجزائري وأهم العقوبات التي تقع على السارق في القانون الجزائري كما أننا عرضنا العوامل المؤدية لجريمة السرقة إجتماعية واقتصادية وثقافية ثم انتقلنا إلى الآثار المترتبة عن جريمة السرقة على الفرد والمجتمع وفي العنصر الأخير تناولنا فيه النظريات المفسرة لجريمة السرقة.

أولا: الأحياء الشعبية:

1-أنواع الأحياء الشعبية:

أ-مناطق فوضوية داخل المدن: هي مناطق واقعة ضمن الحدود الإدارية لأي مدينة والتي نشأت بدون مخططات تقسيم الأراضي وسكانها ذو مستوى مادي محدود وتكون غالبا موضع إزالة إعادة الأحياء من خلال تدخل مشاريع التجديد الحضري.[1]

ب-مناطق فوضوية خارج المدن: تقع على أطراف المدن وخارج نطاق الخدمات الإجتماعية أي أنها موجودة بحدود المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فغالبا ما تكون فوق أراضي ملكا للدولة وتنقسم إلى قسمين:

- **مناطق مؤقتة:** غالبا ما تكون ذات بنايات هشة ومتدهورة يتم هدمها وإزالتها لتحل محلها مناطق جديدة مخططة مستفيدة من مزايا الموقع.
- **مناطق دائمة:** غالبا ما تكون ذات بنايات صلبة لائقة للسكن.

ج-من حيث مخالفتها للضوابط والتشريعات التخطيطية: فإنها مباني بمنشآت سكنية بدون ترخيص وهي الإسكان الذي يتم على أراضي مغتصبة غير مملوكة لحائزها.[2]

---

[1] زهير عبد الوهاب الجواهري: **دراسة مساحات النمو العشوائي لبعض المناطق السكنية في مدينة كربلاء بإستخدام تعلم المعلومات الجغرافية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الهندسية، ع 1، المجلد 23، 2015، ص 74.

[2] شمايطية الشايب، بوقرة ياسين: **ظاهرة العنف في الأحياء الشعبية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2021، ص 42.

د-حسب طبيعة نشأتها: فهي سكن شبه رسمي وغير منظم كالمناطق التاريخية والأحياء الشعبية التقليدية وكذلك المباني الفردية المشيدة في مناطق غير منتظمة بعضها بتراخيص وآخر بدونها.[1]

2-خصائص الأحياء الشعبية:

تتسم الأحياء الشعبية عن باقي الأحياء الأخرى بالعديد من المظاهر السيئة مما أثر على النظام الإجتماعي والمعيشي الخاص بها هذا ما يجعلها تعاني من العديد من المشاكل والضغوطات سنتطرق إلى العديد من الخصائص في هذا العنصر:

أ-الفقر: إن الفقر من أكثر المشكلات التي تعيق التنمية في دول العالم ومنها الجزائر، فقد تعرض النسيج الإجتماعي إلى صدمة عنيفة لاسيما في العشرية السوداء وما تبعتها من تفاقم حجم الفقر وما إنجر عنه من مظاهر كالتهميش والحرمان اللذان انعكسا على المجتمع الجزائري.

لقد مرت ظاهرة الفقر في الجزائر بعدة مراحل أهمها مرحلة الستينات والسبعينات، حيث ورثت الجزائر بنية إقتصادية متخلفة وهشة، وشكل خروج فرنسا من الجزائر بداية لمعضلات أثرت على مسار الدولة الجزائرية سياسيا واقتصاديا فتميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل الفقر خاصة في المناطق الريفية ومع بداية السبعينات اتخذت الدولة على عاتقها تلبية الحاجات الأساسية وضمان الرفاه الإجتماعي وتحقيق نوع من العدالة الإجتماعية باعتبارها المسؤول الوحيد عن توفير فرص العمل والخدمات.

أما مرحلة الثمانينات والتسعينات فقد عرف المجتمع تحسن إجتماعي فيها، ففي السبعينات وبداية الثمانينات لم تعمر طويلا بسبب تناقص الإستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتعرض الإقتصاد الجزائري[2] لإختلافات هيكلية كما ساهمت الأزمة الإقتصادية التي عرفتها الجزائر

[1] مرجع نفسه، ص 43.

[2] بن عمار نوال: **معضلة الفقر في الجزائر**، مجلة حوليات، جامعه الجزائر 01، ع 02، م 34، 2020، ص 455.

منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر حيث سجلت إنخفاض معدل النمو الإقتصادي بنسبة 15.6 إضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة.[1]

وبداية التسعينات لجأت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات الإقتصادية لمعالجة الأزمة حيث لم تسمح برامج الإصلاح الإقتصادي التي شرع في تطبيقها أواخر الثمانينات والتي تم توسيعها منذ 1994 من تحسين الوضعية الإقتصادية والتحقيق من التوترات الإجتماعية المرتبطة بمسألتي حماية مناصب الشغل وتراجع المداخيل، وأدت جل التغيرات التي جرت على مستوى السياسة الإقتصادية خلال مرحلة الإنتقال لإقتصاد السوق إلى تقهقر إقتصادي مطول رافقه ضغط تضخمي متواصل للديون الخارجية وبطالة متزايدة مما جعل حدة الفقر تزداد وأن الدولة لم تهتم برسم سياسة إجتماعية ناجحة بل انصب جل اهتمامها نحو تحسين المؤشرات الإقتصادية الكبرى وتحقيق التوازنات المالية، فقد أدخلت الإصلاحات الإقتصادية فئات جديدة في دائرة الفقر.

أما في مرحلة ما بعد 2000 عرفت ظاهرة الفقر تطورا سريعا بسبب ما يعرف سياسة الإصلاحات الإقتصادية فقد إنجر على ذلك زيادة عدد العائلات المعوزة والفقيرة وأن تحسن الوضعية الإقتصادية في الجزائر مع بداية الألفية الجديدة أدت إلى انخفاض معدلات الفقر.[2]

ب-البطالة: تعتبر البطالة إحدى أهم أسباب الفقر في الجزائر فإزدياد معدلات البطالة معناه انعدام وعدم توفر المال أو الدخل اللازم للمعيشة لدى الأفراد وهذا ما ترتب عنه نشوء حالة من الحرمان والعجز عن توفير المتطلبات الأساسية للحياة حيث انتقلت معدلات البطالة من 15.79 سنة 1980 إلى 11.33 سنة 2008 ليصل حدود 11.7 سنة 2017 وهذا ناتج عن غياب استثمارات جديدة سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن الجزائر منذ فترة طويلة شهدت ظاهرة تربح العمال والتي كانت بأعداد كبيرة مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة حيث أدت التغييرات والتطورات

[1] مرجع نفسه، ص 456.

[2] مرجع نفسه، ص 456، 457.

الإقتصادية إلى إعادة النظر في حجم العمالة وهو ما يعني زيادة حتمية في عدد البطالين ومن ناحية أخرى أدت إلى انخفاض في الأجر القاعدي للعمال نتيجة السياسة النقدية التي أدت إلى التضخم وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في الجزائر.[1]

ج-الإزدحام السكاني والكثافة العالية: إن الإزدحام في السكان والكثافة العالية من الصفات الملازمة للأحياء الفوضوية في المدن بحيث تزيد من تفاقم المشكلات الإجتماعية كانتشار البطالة وأزمة السكن.

د-تدهور حالة الأبنية السكنية: وحالاتها العمرانية أيضا متهرئة وأبنيتها مكتظة وأن أغلب المواد المستخدمة في بناءها من الخشب والقش والصفيح والطين وتتخذ لها أماكن حول المدن أو بالقرب من مراكزها وذلك على شكل مباني مزدحمة تخلو من المناطق المفتوحة كما أن المباني متهالكة في معظم الأحياء الشعبية سيئة الإضاءة والتهوية والمجاري وهذا ما نجده في معظم الأحياء الشعبية.[2]

3- مشكلات الأحياء الشعبية:

- الأحياء الشعبية مكان مزدحم بالمباني والمساكن وتبدو عليها الهدم والقدم وأصبحت منازلها سهلة السقوط ومع ذلك يظل السكان يشغرونها معرضين حياتهم للخطر.

- تتجسد المناطق الفوضوية في سوء الأحوال السكنية ففي خارج المسكن ينعدم وجود نظام في المناطق أو الطرقات أو الميادين ومرافق وأساسيات الحياة الكريمة.

- مساكن الأحياء الشعبية قد تكون مأوى لعائلة واحدة أو تحوي مأوى لعده أسر.

- سكان الأحياء الشعبية يعيشون الفقر حيث ينخفض المستوى الإقتصادي ويرتفع معدل البطالة.

- ترتفع في الأحياء الشعبية معدلات الجريمة والإنحرافات.

[1] بن عمار نوال: مرجع سابق، ص 458، 459.

[2] شمايطية الشايب، بوقرة ياسين: مرجع سابق، ص 43، 44.

– تتسم الأحياء الشعبية بعدم النظافة وتشويه منظر المدينة.[1]

ثانيا: جريمة السرقة في المجتمع الجزائري والعوامل المساهمة في إنتشار هذه الظاهرة:

1-العقوبات المقررة لجريمة السرقة في المجتمع الجزائري:

يختلف الجزاء المقرر للسرقة بالنظر إلى طبيعتها بحيث أن المشرع فرق بين السرقة البسيطة وبين التي تقترن بالظروف المشددة.[2]

العقوبات الأصلية: المادة 350 قانون رقم 6-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، كل من إختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة 100,000 دج إلى 500,000 دج، أما العقوبات التكميلية جاءت بها نفس المادة، يجوز الحكم على الجاني بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 09 مكرر لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر وبالمنع من الإقامة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 12 13 ق،ع.

عقوبة السرقة بوصفها جنحة مشددة:

نجد أن المشرع الجزائري في تعديله لقانون العقوبات في المواد 350 مكرر 354، 352 من قانون العقوبات أعطى وصف الجنحة للجريمة على الرغم من أنه قرر لها عقوبة وذلك حسب الظروف المقترنة فيها أو زمانها حسب الأحوال، حيث أن المادة 350 مكرر تعتبر حالة الضحية طرفا مشددا، فقد نصت المادة 350 من ق.ع إذا ارتكبت السرقة مع استعمال العنف أو التهديد أو إذا سهل ارتكابها لضعف الضحية الناتج عن سنها أو مرضها أو إعاقتها أو عجزها البدني أو الذهني أو بسبب حالة الحمل سواء كانت هذه الظروف ظاهرة أو معلومة

[1] شمايطية الشايب، بوقرة ياسين: مرجع سابق، ص 52.

[2] صالح نفسي: **جريمة السرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات**، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، كليه العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 58.

تكون العقوبة الحبس من سنتين إلى عشر سنوات أو غرامة 200,000 دج إلى 1000,000 دج.[1]

2-أركان جريمة السرقة في المجتمع الجزائري:

تعرف السرقة في قانون العقوبات الجزائري في المادة 350 هي كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا.[2]

من خلال التعريف السابق يتبين لنا أن جريمة السرقة تقوم على ثلاثة أركان وهي:

2-1-الركن الأول: الركن المادي للجريمة وهو الإختلاس.

هو سلب حيازة الشيء بدون رضاء مالكه أو حائزه السابق، وهو الركن المادي للسرقة كما حددته المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري.

ولم يحدد القانون معنى الإختلاس وهو الركن الأساسي في جريمة السرقة، وفي غياب تعويض صريح يتفق الفقه والقضاء على أن الإختلاس هو الإستيلاء على الشيء بغير رضاء مالكه أو حائزه.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الركن المادي في جريمة السرقة هو الإختلاس ويعرفه الفقيه جارسون «بأنه الإستيلاء على الحيازة الكاملة للشيء بعنصريها المادي والمعنوي بغير رضاء من مالكه أو حائزه».[4]

---

[1] عاشور نصر الدين: **جريمة السرقة في ظل تعديلات قانون العقوبات 2006**، مقال في مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 233.

[2] سلمى: عقوبة السرقة في القانون الجزائري، legal-advice.online 2023/02/24 12.22

[3] صالح نفسي: **جريمة السرقة**، دراسة مقارنة في الفقهي الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، مذكره تخرج حسب متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 34.

[4] د.ايمن عبد الله فكري: **الجرائم المعلوماتية** –دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية–مكتبة القانون والإقتصاد، ط1، الرياض، 2014، ص 625.

ويجوز أن يحكم على الجاني علاوة على ذلك بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الواردة في المادة 09 مكرر لمدة سنة على الأقل وخمس سنوات على الأكثر وبالمنع من الإقامة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 12 و13 من هذا القانون.

قسمت السرقة في قانون العقوبات الجزائري إلى نوعين وهما عقوبة السرقة بوصفها جنحة وعقوبة السرقة بوصفها جناية وهذا تبعا للظروف التي تحيط بهذه الجريمة فالجنحة قسمها أيضا إلى بسيطة وهي التي لا يوجد فيها ظرف من ظروف التشديد وتكون عقوبتها الحبس من سنة إلى خمس سنوات مع غرامة مالية بالإضافة إلى عقوبات تكميلية وإذا استخدم الجاني العنف أو التهديد فهذه تعتبر جنحة مشددة لوجود ظرف مشدد وهذا ما نصت عليه المادة 350 وعقوبته الحبس من سنتين إلى 10 سنوات أو غرامة مالية مع عقوبات تكميلية لأن المشرع قسم هذه الجريمة تبعا لظروف الضحية والجاني والجريمة والظروف المحيطة بها ككل لعدم إعطاء فرص للمجرم للهروب من العقاب.

أ-عقوبة السرقة بوصفها جناية:

تشكل جريمة السرقة جناية متى توافرت مجموعة من الظروف أو تزامنت مع وقت ارتكابها فقد يكون حمل السلاح وقد يكون زمن إستثنائي وهي حالة الحريق أو في حالة تعدد الجناة أو ظرف الليل.[1]

ب-ظرف حمل السلاح: وهو الظرف المعاقب عليه في المادة 351 ق.ع ومن خلال نص المادة 93 يتبين لنا أن الأسلحة نوعان أسلحة بطبيعتها وأسلحة بالإستعمال.

-**أسلحة بطبيعتها:** وهي معدة أصلا للفتك بالنفس وهي الأسلحة الحربية التي يعاقب القانون على حيازتها وحملها بدون رخصة كما هي معرفة في الأمر رقم 97-06 المؤرخ في 21/ 1 /1997 والمرسوم التنفيذي المطبق رقم 98-96 مؤرخ في 18 /3/ 1998 وتشمل هذه الفئة كل سلاح يمكنه قذف ذخيرة مثل الأسلحة الرمادية والمعارض فضلا عن الأسلحة الحربية مثل المسدسات والرشاشات.

[1] مرجع سابق، ص 233، 234.

-**أسلحة بالإستعمال:** وهي التي جاء ذكرها في نص المادة 93-03 على سبيل المثال التي استعملت لأغراض غير بريئة وهي الفتك بالنفس.

يتحقق ظرف حمل السلاح في حالة عمل الأسلحة بطبيعتها سواء تم استعمال السلاح من قبل الجاني أو الجناة أو كان حمله لغرض السرقة أو كان بصفة عرضية، بل ذهب المشرع أبعد من ذلك حين عاقب بالإعدام في حمل السلاح على لعبة بلاستيكية لها شكل ولون السلاح استعملها الجاني، ويرجع الفقه العلة في تغليظ العقوبة إلى مجرد حمل السلاح أنه من شأنه أن يشد أزر الجاني ويبعث فيه القوة ويلغي الرعب في نفسية المجني عليه حين يرى السلاح وبالتالي يسهل عليه عملية السرقة ويسهل عليه حمل السلاح.

وعقوبة حمل السلاح هي السجن المؤبد سواء استعمل أو لم يستعمل أسلحة بطبيعتها وهذا حسب التعديل الأخير لقانون العقوبات للمادة 351 (قانون رقم 03-23 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006).[1]

ج-**السرقة بالطرق العمومية والمركبات:** ظرف يتعلق بالمكان جعل المشرع الجزائري من الطرق العمومية والمركبات والحافلات المعدلة لنقل المسافرين سواء كانت برية أو بحرية أو جوية ظرفا مشددا لعقوبة السرقة إذا ما وقعت فيها المادة 352 ق.ع.

د-**السرقة مع استعمال العنف والتهديد:** يعتبر التهديد والعنف من الأساليب التي تقع على الأشخاص لتعطيل مقاومتهم ويستعملها الجاني لكي يسهل عليه القيام بجريمته.

السرقة من شخصين أو أكثر.

هـ-**السرقة بالكسر والكسور واستعمال مفاتيح مصطنعة.**

و-**السرقة من مكان مسكون أو معد للسكن نصت عليها المادة 355 ق.ع.**

ي-**السرقة بواسطة مركبة.**[2]

[1] مرجع سابق، ص 234، 235.

[2] المرجع نفسه، ص 235، 239، 237.

وهو يقوم على عنصرين مادي وهو الإستيلاء على الحياة وعنصر معنوي وهو عدم رضا مالك الشيء أو حائزه عن الفعل، ويتحقق الإختلاس بنقل الشيء أو نزعه من الحيازة المجني عليه وإدخاله في حيازة الجاني بدون علم المجني عليه وبغير رضاه وهذا يقتضي أن يقوم الجاني بحركة مادية يتم بها نقل الشيء إلى حياته مهما كانت الطريقة المستعملة سواء كالنزع أو السلب إلا أنه يجب الإشارة إلى أنه لا يقوم الإختلاس في الظروف والأحوال الآتية:

- لا يتحقق الإختلاس إذا كان الشيء موجودا أصلا في حوزة المتصرف كما لا يتحقق الإختلاس بالتسليم بشرط أن يكون التسليم ناقلا للحيازة والإقام معه الإختلاس.[1]

- لا يكفي لتوافر ركن الإختلاس أن تخرج حيازة الشيء من حائزه أو مالكه إلى الغير وإنما يشترط أن يتم ذلك بوجود رضا المجني عليه ولا يهم بعد ذلك إن وقع الإستيلاء على الشيء خلسة أو بمعرفة المجني عليه.[2]

نستنتج من خلال ما سبق أن للإختلاس شروط يلزم توفرها وهو الركن المادي يقصد به سلب حيازة الشيء بدون رضاء مالكه.

2-2-الركن الثاني: محل الجريمة

بمقتضى نص المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري يجب أن تقع جريمة السرقة على شيء غير مملوك للجاني ولتحقيق هذا الركن يلزم توفر الشروط الآتية:

أ-أن يكون محل السرقة شيئا: لا يقع الإختلاس إلا على الأشياء، ويقصد بالشيء كل ما هو ليس بإنسان وبذلك يخرج الإنسان من عداد الأشياء فهو غير محلا للسرقة، بل للحجز أو الخطف.

---

[1] خريفة كريمة: **النساء ضحايا جريمة السرقة في الأسواق الشعبية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 57.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

ب-أن يكون محل السرقة منقولا: لم يرد هذا الشرط في المادة 350 من قانون العقوبات، فالسرقة لاتقع على العقارات لعدم إمكانية نقلها كما هي ويعتبر منقولا في القانون الجنائي كل مال يمكن نقله من مكان إلى آخر وهذا يختلف عن المنقول في القانون المدني.

ج-يجب أن يكون المال أو الشيء المسروق مملوكا للغير: يجب أن يكون محل السرقة مالا غير مملوك للسارق وقت الإختلاس وأن يكون هذا المال مملوكا للغير وقت السرقة أيضا.[1]

2-3-الركن الثالث: القصد الجنائي

يرى الفقيه الفرنسي "جارسون" بأن القصد الجنائي هو إرادة الجاني لإرتكاب الجريمة كما حددها القانون وهو علم الجانب بمخالفته للقواعد القانونية والتي هناك افتراض قائم دائما بأنه عالم بها.

ويعرفها الدكتور محمد نجيب حسني بأن القصد الجنائي هو علم بعناصر الجريمة وإرادة متجهة إلى تحقيق هذه العناصر أو قبولها.[2]

القصد الجنائي ينقسم إلى قسمين هما:

أ-يراد بالقصد العام: يتمثل في انصراف إرادة الجاني للقيام بفعل وهو يعلم أن القانون ينهى عنه، ويستند القصد الجنائي العام للتميز بين الجرائم العمدية وغير العمدية ذلك أن الجرائم غير العمدية لا تتطلب إنصراف إرادة الجاني نحو القيام بفعل.

ب-ويراد بالقصد الخاص: يعرف البعض القصد الجنائي نية تنصرف إلى غرض معين أو يدفعها إلى الفعل باعث معين، أيضا بالقصد الخاص أو البيع في الخاص بأنه الدافع النفسي لتحقيق سلوك معين بالنظر إلى غاية محددة.

---

[1] خريفة كريمة: مرجع سابق، ص 230.

[2] مروان بن مرزوق الروفي: **القصد الجنائي في الجرائم المعلوماتية** -دراسة تأصيلية مقارنة-مكتبة القانون والإقتصاد، الطبعة 01، الرياض، 2013، ص 21.

ويلاحظ أن القصد الجنائي الخاص لا يكون إلا في الجرائم العمدية كالذي يتطلب توافر القصد الجنائي العام في حين أن توافر القصد الجنائي العام لا يفترض دائما توافر القصد الجنائي الخاص.[1]

3-العوامل المساهمة في انتشار هذه الجريمة:

3-1-العوامل الإجتماعية:

هي مجموعة من الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر الظروف الإجتماعية على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم ارتباطا سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الإرتباط الوثيق بالأصحاب والأصدقاء الذين يختارهم.

ومن أبرزها:

أ-الصحبة السيئة ورفاق السوء: إن من الأسباب الهامة التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الأفعال السلوكية الإجرامية إختلاطه وتجاوبه وتفاعله مع رفاق السوء لاسيما رفاق المنطقة السكنية فقد يرتكب الكثير من الشباب الجرائم تحت ضغط وظروف المخالطة فيقعون صحبة الرفقة السيئة التي تدفعهم إلى التقليد في ارتكاب أنماط سلوكية إجرامية.

ب-البيئة السكنية: يلعب المسكن ذاته من حيث اتساعه وضيقة أو من حيث فخامته وتهويته ومن حيث مرافقه دورا هاما في مجال تفكك الأسرة وتماسكها فالإنسان يكتسب قيمته الشخصية وعادته وسلوكه من الجماعات التي يعيش معها لأن الإنسان بطبعه يعتمد في حياته على الجماعات في إشباع حاجاته وعن طريق هذه الجماعة يكتسب خبراته ومهاراته فالبيئة لها دور وأثر كبير على الفرد فمنها يأخذ العادات والتقاليد ومنها ينقل الإنطباعات والميول والسلوكيات.[2]

---

[1] ناوي حكيم: **أركان الجريمة الركن المعنوي للجريمة العمدية والجريمة غير العمدية** ،محاضرات مقياس القانون الجزائري العام لفائدة طلبة الماستر 1، علم اجتماع، ص 3، 4.

[2] د.عبد الله سالم الدراوشة: **أثر المتغيرات الإقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني**، من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مركز إصلاح وتأهيل الجويدة.

ج-بيئة العمل: إن بيئة العمل هي المجتمع الذي ينتقل إليه الفرد لمزاولة المهنة أو الوظيفة وقد يتكيف الفرد مع هذا الوسط أو يواجه فشلا وإخفاقا في التكيف وهذا يترتب عليه تأثير إيجابي أو سلبي على نفسية الفرد وعقليته الإجتماعية وهنالك عوامل مختلفة قد تدفع الفرد إلى ممارسة الأعمال غير المناسبة نتيجة ضغط الحاجة الإقتصادية للأسرة نحو السلوك المنحرف وارتكاب الجريمة ومنها السرقة.

د-ضعف التربية الدينية: إن للتربية الدينية أثر فاعل في الوقاية من الجريمة والإنحراف وتدعيم الأمن الإجتماعي داخل المجتمع ومحاربة ظواهر الإنحراف التي تطرأ على نفوس البشر فللمؤسسة الدينية دور كبير يتفوق على دور أية مؤسسة تربوية أو قانونية لأنها تخاطب الضمير الإنساني وتدعو إلى التوازن في التصرفات والطباعة البشرية والتربية على حب الخير.[1]

3-2-العوامل الإقتصادية:

تلعب الظروف الإقتصادية دورا مهما في التأثير على ارتفاع معدلات الجرائم في دول العالم على إختلاف تطورها وتقدمها، إن الظروف الإقتصادية التي تحيط بالفرد وعدم شعوره بالرضا الإقتصادي وحصوله على ما يسعى إليه من توفير حياة كريمة، إنتشار الفقر والبطالة مع غياب منهجية التطوير في المشاريع الإقتصادية ومشاريع الخدمات العامة مما يؤول بالفرد إلى البحث عن طرق غير شرعية للإعتراض على هذه الظروف وبالتالي يلجأ إلى السرقة ومخالفة القوانين.

من أهم العوامل الإقتصادية التي تساهم في إرتفاع معدلات الجريمة هو الشعور بعدم الرضا عن الحياة الإقتصادية ولهذا له دور في ارتكاب هذه الجريمة وأن أي مؤثرات سلبية تحيط بالفرد كالشعور بسلب الحقوق وانتشار الفقر والبطالة وارتفاع مستوى المحسوبية في التوظيفات كلها

[1] مرجع نفسه.

أسباب تدفع بالفرد لإرتكاب جريمة السرقة لتحصيل حقوقه وعودة شعوره بالرضا عن الحياة التي يراها مناسبة له حتى وإن كان تحقيق هذه الأهداف يتضمن طرق غير سوية.[1]

3-3-العوامل الثقافية:

نقصد بالعوامل الثقافية مجموعة القيم والمبادئ والعقائد والتقاليد والعادات والمعارف السائدة في المجتمع والتي يمتلكها الفرد أو يتأثر بها وبالرغم من إيجابيات العوامل الثقافية كالدين والتعليم ووسائل الإعلام والعادات والتقاليد كونها وسيلة فعالة ضد الإجرام حيث تعمل على تهذيب الغرائز وضبطها وتزيد من حسن التعامل بين الناس إلا أنها لها تأثير سيء في حالات معينة بحيث تدفع بعض الأشخاص إلى ارتكاب الجريمة وأهم هذه العوامل ما يلي:

أ-التعليم: إن التعليم يسهم في بناء شخصية الفرد وفي توجيه سلوكه في المجتمع على النحو المطلوب فالتعليم يهذب الفرد ويغرس في نفسه حب النظام والطاعة وتقدير الأمور وهذه العوامل تساعد كثيرا الفرد على الإبتعاد عن طريق الجريمة وحل مشاكلها المختلفة بوسائل عقلانية وبطرق مشروعة.

ب-وسائل الإعلام: إن لوسائل الإعلام المختلفة تأثير معين على الإجرام فهي تلقن الأفراد أو تنقل لهم عن طريق ما يقدم في وسائلها وخاصة المرئية من خلال الأفلام والتمثيليات التي تظهر الأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون في إرتكاب الجريمة والفرار بعد تنفيذها وكيفية تظليل العدالة وهذا شجع بعض الأفراد ومن لديهم إستعداد إجرامي على تقليد المجرمين وإرتكاب جريمة السرقة.

ج-العادات والتقاليد: تدفع بعض العادات والتقاليد الإجتماعية الفرد إلى ارتكاب الجريمة وهذا يبدو واضحا من خلال جرائم معينة كما يتضح ذلك أيضا من الضغط الإجتماعي والنشأة الإجتماعية التي تذهب بعيدا في مراقبة سلوك وتحرك الفرد مما يشعره بروتينية وعدم أهليته وبالتالي اللجوء إلى طرق متعددة ومتنوعة لإثبات الذات ومنها ارتكاب جريمة السرقة.[2]

[1] د. عبد الله سالم الدراوشة: مرجع سابق.

[2] بلا عنوان، https.www.startimes.com 2023/03/05

4-الآثار المترتبة عن السرقة:

تعد السرقة من الجرائم القديمة والمنتشرة منذ القدم وهو مصطلح شائع لعملية استيلاء شخص على ممتلكات شخص آخر دون إعلامه بذلك أو الحصول على موافقة منه وقد تختلف المسميات لهذا الفعل مثل اعتباره إختلاس أو اختلاء بالقوة أو السطو ولكن يبغي مفهومه العام ضمن جريمة السرقة ولكن يكون الإختلاف بالوسائل المتبعة لتحقيق الهدف منها وللسرقة أنواع مختلفة ومنها السرقة الصغرى والسرقة الكبرى وأيضا من أنواعها المنتشرة في هذه الأيام سرقة الملكية الفكرية، وسرقة الخدمات والسرقة الإلكترونية.

4-1-الآثار النفسية للسرقة:

قد تمتد الآثار النفسية على الفرد أو المجتمع نتيجة حادث السرقة لأيام أو أسابيع أو قد يكون التأثير طويل الأمد بحيث يستمر إلى أشهر وأكثر من هذه التأثيرات الشعور بعدم الأمان والتوجس من إعادة حدوث السرقة مرة أخرى في المستقبل وانتشار حالة من الخوف والغضب وقد يعاني الضحية المسروق منه من آثار ما بعد الصدمة بتذكره لأحداث الواقعة وانعكاسها عليه بشكل سلبي وذلك بتأثيره على نومه وإصابته بحالة من الأرق والشعور أيضا بالتوتر الدائم خاصة في حالة عدم عودة المفقودات للفرد والخوف من إستخدام ممتلكاته المسروقة من قبل السارق بطرق خاطئة تنعكس على حياته وأعماله بآثار سلبية والذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى إستخدام معلومات الضحية الشخصية والشعور بالذنب وتأنيب الضمير من قبل الضحية لنفسه أو أفراد أسرته مسؤولية الحادث.[1]

4-2-الآثار الإجتماعية:

من أهم تأثيرات السرقة على الحياة الإجتماعية ما يلي:

- إنتشار الخوف بين أفراد المجتمع وفقدان الشعور بالأمان.

- تغير في النمط المعيشي للفرد سواء على المستوى الإجتماعي أو المستوى العملي حيث يفقد الفرد الشعور بالأمان في حالة خروجة من منزله.

[1] مرام بكير :https/bunean,com 2023/03/07 18:37

- إنتشار الجرائم والجهل والفقر بين أفراد المجتمع.

- زيادة وانتشار المشاكل العائلية والمشاجرات بين أفراد العائلة لتحميل كل فرد مسؤولية السرقة للفرد الآخر.

- التأثير على سمعة الفرد خاصة عندما تكون المسروقات معلومات الفرد الشخصية وقيام السارق بتشويه سمعته بطرق مختلفة عن طريق استخدامها.

4-3-الآثار الإقتصادية والمادية:

يعود تأثير السرقة على الإقتصاد الذي يشمل الفرد والمجتمع معا بعدة نقاط أهمها:

- أخذ إجازات من العمل نتيجة حادثة السرقة والذي قد يؤدي إلى انقطاع أجر الضحية وفي بعض الأحيان إلى خسارة العمل.

- معظم جرائم السرقة ترتكب في الأحياء الواقعة في وسط المدينة التي تكثر فيها الأنشطة التجارية فإذا لم تكن آمنة هذه الأحياء سيؤدي إلى تجنبها من طرف الزبائن وسينتج عن ذلك خسائر مالية لكل من التجار وكذلك المتسوقين الذين سيحرمون من الحصول على البضائع التي يحتاجونها.

- تعرض مباني المدارس أو دور العبادة والحدائق الترفيهية للإعتداء والذي يكلف المجتمع تكاليف الترميم وانخفاض روادها.

- قيام شركات التأمين برفع التأمينات على الممتلكات المؤمنة مثل المنازل أو المصانع وخاصة في المناطق التي يكثر فيها حالات السرقة لتجنب الخسارة.

- زيادة نسبة الفقر وذلك عندما تكون المسروقات من المال العام.

- تدني مستوى العمل نتيجة التفكير المستمر بالحادثة وعدم القدرة على التركيز والتشتت.

- تكاليف إضافية للزيادة من الإجراءات الوقائية في المجتمع لحمايته من تكرار حوادث السرقة.

– إغلاق الحسابات البنكية القديمة وفتح حسابات جديدة وذلك نتيجة الخوف من استخدامها من قبل السارق ومراجعة كافة حسابات المؤسسات التي يعمل معها الضحية من مؤسسة الضمان أو المراكز الأمنية في حال تمت سرقة الهوية وأوراق الثبوتية وإبلاغهم بفقدانها.

4-4-آثار السرقة الأخرى:

قد تؤدي السرقة إلى إصابات جسدية إذا حصل تواجه بين السارق والضحية وفقدان الثقة في الحكومات وذلك لعدم مقدرتها على إيقاف هذه الظاهرة أو قيامها بتحقيق العدالة وفي حال تمت سرقة الأوراق الثبوتية أو الحكومية سوف يتم بذل جهد وقت لإعادة استخراجها وإصدار بدلا منها.[1]

ثالثا: الإتجاه النظري المعتمد

1-نظرية النوافذ المكسرة:

ظهرت هذه النظرية من خلال مقال نشره George.L.Kelling – James Q في مجلة الأطلنطي الشهيرة كان موضوعه معنونا "النوافذ المكسرة" وتربط هذه النظرية بين السلوك غير المنتظم أو الفوضوي وبين الخوف في الجريمة واحتمالات وقوع جرائم خطيرة وحالات تدهور الحضري في المدن الأمريكية وقد إستخدم الباحثان صورة النوافذ المكسرة كمثال يوظفان من خلاله كيف أن المناطق الحضرية والأحياء تدخل إلى مرحلة التدهور والفوضى ثم الجريمة وضربا مثالا بأن إحدى النوافذ المكسرة في مبنى مصنع معين قد توحي للمارة بأنه لا يوجد أحد يهتم بهذا المكان وبمرور الوقت يتم تكسير عدد آخر من هذه النوافذ بسبب ما قد يلقيه الشباب من حجارة عليها ثم يبدأ المارة بالتفكير في أنه لا يوجد من يهتم بهذا الحي.

إن حيلة الإهمال التي تحل بهذا المكان تجعل الشباب المنحرف يعتقد أن هذا المكان هو مناسب لإرتكاب الجريمة والتي تبدأ بالجرائم البسيطة كالتشرد واستهلاك الخمور إلى أن تصل إلى الجرائم الخطيرة كجرائم القتل كما تنطلق نظرية النوافذ المكسرة من الفرضية القاتلة أو الفوضى البسيطة في علاقات الجيرة مثل تواجد الشباب في مداخل العبارات والذين يتسببون في

[1] مرام بكير: مرجع سابق ، https/bunean.com

الفوضى وينصرفون بأفعال لا أخلاقية وحسب منطق هذه النظرية فإن هذه الفوضى تشجع بعض المجرمين على إرتكاب الجرائم الخطيرة في هذه المناطق، إن هذه الفوضى لا تسبب فقط في تزايد الشعور بالأمن بل أيضا تقوي الإعتقاد عند المجرمين أن هذه المناطق لا يوجد فيها ضوابط إجتماعية فوجود متسول بصدد مضايقة شخصا مر بالشارع دون تدخل الجيران يمكن أن يقنع لصا ما أن لا أحد يتصل بالشرطة في حالة ارتكابه لجريمة السرقة.[1]

هذه النظرية مفسرة للجريمة كغيرها من النظريات أحادية الطرح حيث حاولت تفسيرها من خلال التركيز على بعض الجرائم المرتكبة في المناطق الحضارية وفي بعض الأحياء بدافع الفوضى السائدة فيها ومن الجرائم عليها هذه النظرية هي السرقة كما أن هذه النظرية لم تبين لماذا تنتشر الفوضى في بعض المناطق دون الأخرى والتي تدفع ببعض الشباب إلى إرتكاب الجريمة ربما الفقر وسوء الأحوال المعيشية هي من أهم الأسباب التي تدفع هؤلاء لإرتكاب الجريمة.[2]

2-نظرية النشاط الروتيني:

تعد نظرية الأنشطة الروتينية فرعا من فروع نظرية الإختيار العقلاني التي طورها كل من كوهين وفيلسون وتستند إلى فرضية مهمة تعني أن الجريمة لا تتأثر نسبيا بالأسباب الإجتماعية مثل الفقر، عدم المساواة، البطالة، على سبيل المثال بعد الحرب العالمية الثانية بدأ إقتصاد الدول العربية في الإزدهار وتوسع تداول الرفاهية وعلى الرغم من ذلك ارتفعت الجريمة بشكل ملحوظ خلال هذا الوقت لذلك رأى فيلسون وكوهين أن سبب إرتفاع الجرائم هو ازدهار المجتمع المعاصر الذي يوفر المزيد من الفرص لحدوث الجريمة، فإستخدام السيارات مثلا يمكن الجنات من التحرك بحرية أكبر لإرتكاب إنتهاكاتهم ومن ناحية أخرى توفر المزيد من الأهداف للسرقة كما تسهم التغيرات الإجتماعية الأخرى مثل الإلتحاق بالكلية ومشاركة النساء في العمل والتحضر وأنماط الحياة في توفير العرض وبالتالي حدوث الجريمة، وتقوم النظرية على فرضية

---

[1] الطاهر السويكري: **إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والإنحراف**، حوليات جامعة الجزائر1، ج 2، مجلد 29، ع2، 20-06-2016، مقال على الأنترنت ص 191، 192، 193.

[2] الطاهر السويكري: مرجع سابق، ص 197.

أن هناك ثلاث عوامل تحدد الجريمة فعليا وجود مجرم محتمل وهدف مناسب وعدم وجود رقابة جيدة ومن الواضح أن المجرم المحتمل لن يسرق شخصا في شارع يمر أمام ضباط الشرطة لأن مخاطر السجن والعقاب على الجريمة واضحة على العكس من ذلك لو كانت الشوارع مظلمة والضحية ضعيف جسديا مثل شخص كبير في السن أو إمرأة وغياب أي شخص قريب، فعندما يكون الجاني محتمل والضحية وجها لوجه يزيد ذلك من خطر الجريمة بشكل كبير وفي مثل هذه الحاله تكون الجريمة مهمة سهلة للجاني، كما ترتبط نظرية الأنشطة الروتينية بنظرية النوافذ المكسرة لكن الأخير ترتكز على أسباب الجريمة بينما تستكشف نظرية الأنشطة الروتينية كيفية حدوث الجريمة والأنشطة التي تسمح للجناة بارتكاب الجرائم.[1]

3-نظرية الإختيار العقلاني:

يتضح مفهوم موقف نظرية الإختيار العقلاني هو أن السلوك الإجرامية لا يختلف عن السلوك غير الجنائي من حيث أنه سلوك يختار الأشخاص عن قصد القيام به، أي أنهم ليسوا مجبرين أو مكرهين على إرتكاب جريمة والسبب في إختيارهم لارتكاب جريمة هو أنهم يعتقدون أنه سيكون أكثر فائدة وأقل تكلفة بالنسبة لهم من السلوك غير الجنائي.

ويعد السلوك الإجرامي حسب ما تفرض نظرية الإختيار العقلاني أنه مثل السلوك القانوني لا تحدده عوامل بيولوجية أو نفسية أو بيئية تحمل على الشخص وتجبره على ارتكاب جرائم، تجادل النظرية بأن الناس يختارون طواعية عن عمد إرتكاب أعمال إجرامية مثل السرقة، في هذه النظرية تكون الأفعال الإجرامية هي نتائج الإختيار مما يعني أن الناس ينفذون قرارات بشأن إرتكاب الجرائم وينظر إلى نظرية الإختيار العقلاني على أنها نتائج الإختيار البشري و تقدم للبشر ما يسمى في الوكالة الميدانية لعلم الجريمة وينصرف الأشخاص ذو الوكالة كما لو كان لديهم حرية الإختيار أو الإرادة الحرة.

---

[1] مروة سليمان: **نظرية الأنشطة الروتينية، نظرية لفهم الجرائم السبيرانية -دراسة إستطلاعية-** المجلة المصرية للعلوم الإجتماعية والسلوكية، جامعة سوهاج، ص 117.

تؤمن نظرية الإختيار العقلاني بأن الجريمة ناجمة عن اتخاذ الناس خيارات لإرتكاب الجرائم وإذا كان الأمر كذلك فلماذا يرتكب بعض الناس الجريمة لبعض الوقت فقط؟ الإجابة هي أنه عند اتخاذ القرار بارتكاب الجريمة يسترشد الناس بمراعاة تكاليف وفوائد السلوك الإجرامي وتكاليفه وفوائد السلوك البديل غير الإجرامي وتفترض النظرية أنه عندما يفكر الناس في ارتكاب جريمة فإنهم يأخذون في الإعتبار التكاليف والفوائد ذات الصلة.[1]

وتفترض النظرية أنه قبل اتخاذ القرار يأخذ الناس بعين الإعتبار تكاليف ومزايا غير الجريمة أيضا والنظر في مثال بسيط إذا كان المرء بحاجة إلى المال الذي يحتاجه إلى إرضائه فهناك طريقتين يمكنه التصرف فيهما لتلبية هذه الحاجة احدى هذه الطرق للحصول على المال هي السرقة.[2]

[1] Amal Al-Atoum: (نظرية الإختيار العقلاني في علم الجريمة) e3arabi.com 2023/ 02/ 23

[2] Amal Al-Atoum: مرجع سابق.

خلاصة الفصل :

وبهذا نخلص إلى أن ضعف الوازع الديني ونمو الإنحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي أدى بشكل مباشر إلى تفشي جريمة السرقة، والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عانى ولا يزال يعاني من هذه الجريمة، فمسبباتها تتنوع وخصائصها المميزة لها تجعل من الفرد ضحية لها وبكل سهولة لذلك يفضل زيادة الوعي الديني والإجتماعي والتعليمي.

إن الحد من جريمة السرقة يتطلب العديد من الأمور مثل زيادة التنمية الإقتصادية وتحقيق العدالة والأمن الإجتماعي.

الفصل الثالث
الإجراءات المنهجية للدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-منهج الدراسة:

يعرف المنهج بشكل عام هو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة على الأسئلة التي تثيرها المشكلة موضوع البحث، فعندما يواجه الباحث أو الإنسان العادي مشكلة ما فإنه يبدأ بالتفكير كيف سيحل هذه المشكلة، والمنهج هو طريقة الحل، فإما أن تكون طريقة الحل غير علمية أي تعتمد على الأساطير والأفكار المسبقة غير المبرهن عنها ودون الرجوع إلى واقع الظاهرة بالملاحظة والتجربة والمقارنة وفي هذه الحالة نكون أمام المنهج غير علمي، وإما على العكس من ذلك تنطلق من الملاحظة والتجريب وتستعمل أدوات البحث العلمي وهنا نكون أمام البحث العلمي.[1]

ومن جهة أخرى يعرف الدكتور عامر مصباح المنهج العلمي بأنه مجموعة الخطوات العلمية الواضحة والدقيقة التي يسلكها الباحث في مناقشته أو معالجة ظاهرة إجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة.[2]

وفي دراستنا هذه قد استخدمنا مجموعة من المناهج العلمية التي تتلائم مع موضوع الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

1-1-منهج تحليل محتوى:

عرفه كابلان بأنه المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية أما بيرلسون فقد عرفه بأنه أسلوب بحثي يتضمن الوصف الموضوعي المنسق والكمي للمحتوى الظاهر للرسالة، أما أستون فقد عرفه بأنه أسلوب للوصول إلى استنتاجات وذلك بالتعرف الموضوعي والنصي على صفات محددة للرسالات أما بيزلي فقد عرف تحليل المحتوى بأنه إحدى أطوار تجهيز المعلومات حيث

[1] أ.د إبراهيم خليل إبراش: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**، ط1، دار الشروق، عمان، 2008، ص 65.

[2] أ.د بحوش عمار وآخرون: **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الإجتماعية**، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص 14.

يتحول فيه محتوى الإتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها وذلك بالتطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي.

إذن فإن تحليل المضمون طريقة تمكن الباحث الإجتماعي من ملاحظة سلوك الأفراد بطريق غير مباشر، ومن خلال تحليله للأشياء التي يكتبونها أو يقولونها.[1]

1-2-المنهج الوصفي:

هو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى وكما يخبرنا البحث التاريخي عما جرى في الماضي فإن البحث الوصفي يخبرنا عما هو موجود حاليا ولذلك يعني المنهج الوصفي بتحديد ووصف الحقائق المتعلقة بالموقف الراهن مع أية ظاهرة أو مشكلة وذلك لتوضيح جوانب الأمر الواقع بمسحها ووصفها تفسيريا بدلالة الحقائق المتوفرة، والمنهج الوصفي وظيفته في وصف الظاهرة التي يدرسها من خلال جمع المعلومات عنها ووصفها بدقة ويقدمها بتعابير كيفية أو كمية.[2]

يهتم المنهج الوصي بالحالة الراهنة للظاهرة هدفه جمع بيانات حقيقية ومعضلة لظاهرة ومشكلة موجودة فعلا لدى مجتمع معين وإجراء مقارنات لبعض الظواهر أو المشكلات وتقويمها وإيجاد العلاقات بين تلك الظواهر أو المشكلات.[3]

---

[1] إبراهيم خليل أبراش: مرجع سابق، ص 192، 194.

[2] أ.د سعد سلمان المشهداني: **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2019، ص 126.

[3] د.حاتم أبو زايدة، مناهج البحث العلمي، ط2، شباط، 2018، ص 101.

2-مجالات الدراسة:

2-1-المجال الزماني:

أجرينا الدراسة الميدانية بولاية تبسة في كل من أحياء حي لارمونط وحي باب الزياتين حيث قسمت إلى ثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى:** من 25 جانفي إلى 14 فيفري 2023، قمنا في هذه المرحلة باختيار الموضوع المتفق عليه وتحديد عناصر الخطة المراد دراستها.

- **المرحلة الثانية:** من 15 فيفري إلى نهاية الشهر، تم في هذه المرحلة معالجة كل العناصر وضبط أهم المفردات الخاصة بالجانب النظري.

- **المرحلة الثالثة:** من الأسبوع الأخير من شهر مارس إلى الأسبوع الأخير من شهر ماي، فقد تم إجراء الدراسة الميدانية والمتمثلة في إجراء بعض المقابلات مع بعض المحققين بأمن الولاية وكذا مراكز الأمن الحضري حيث تم الإطلاع على العديد من المحاضر وكذا أعطانا بعض المعلومات الهامة.

2-2-المجال المكاني:

تقع مدينة تبسة بين خطي عرض 32/ 30° شمالا وخط طول 5.54° بين جبال الدكان والقعقاع وبورمان، وهم سلسلة جبال الأوراس، تحدها شمالا ولاية سوق أهراس، ومن الشرق الجمهورية التونسية، وجنوبا ولاية الوادي، ومن الجنوب الغربي خنشلة، ومن الشمال الغربي مدينة عين البيضاء.

أما بالنسبة لحي باب الزياتين يعتبر من الأحياء القديمة لولاية تبسه يقع بجانب طريق بكاريا وعلى مقربة من مقبرة تاغدة.

أما حي لارمونط يعتبر كذلك من الأحياء القديمة يقع وسط مدينة تبسة بجانب محطة القطار، يتميز بتداخل بناءاته الشعبية.

2-3-المجال البشري:

أجرينا الدراسة على مجموعة من الإحصائيات لفئات ضحايا السرقة من النساء في كل من حي لارمونط وفي باب الزياتين بمدينة تبسة.

3-أدوات جمع البيانات:

الأدوات جمع أداة، وهي من الناحية اللغوية تعني ما يستعين به لإنجاز غرض من الأغراض، والباحثون يستخدمون كلمة أداة ويقصدون بها مختلف الوسائل التي تستعمل في البحث سواء ما تعلق منها بجمع البيانات أو بتفريغها أو ما تعلق منها بعرضها وتحليلها.[1]

أما أدوات جمع البيانات فهي تشير إلى الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه وهو يجيب على الكلمة الإستفهامية بم وماذا؟ فإذا تساءلنا بما يجمع الباحث بياناته فإن الإجابة على هذا التساؤل تستلزم تحديد الأداة أو الأدوات اللازمة لجمع البيانات.

إذن أدوات جمع البيانات يستعين بها الباحث عندما يتجه إلى مصدر بيانات بحثه من أجل الحصول على البيانات.[2]

-فئات ووحدات تحليل المضمون:

هي تقنيات تستخدم في الحصول على المعطيات المتضمنة في محتوى الوثائق، فئات ووحدات تحليل المضمون تستخدم لجمع البيانات من مجتمع البحث.[3]

لكن هذه المرة مجتمع البحث لا يكون من وحدات بشرية بل من وحدات وثائقية أي ما ينتجه البشر ويدون على مختلف الوثائق.

---

[1] فوزيه زنجوفي: **مدرسة ومناهج**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى علوم إجتماعية، جامعه 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 2018/ 2019، ص 51-52.

[2] سميرة بوشعالة: **البناء المنهجي لرسائل الماجستير في علم الإجتماع**، إشراف مراد الزعيمي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، مذكره لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التنمية، 2007/ 2008، ص 159.

[3] عماد حسين المرشدي: **وسائل وأدوات البحث العلمي التربوي**، جامعة بابل، دون ترقيم.

فئات ووحدات تحليل المضمون كغيرها من الأدوات الأخرى حتى تتحقق لها الكفاءة وتحقق الغرض الذي أعدت لأجله لابد أن تتسم بجملة من الشروط وهي أن تكون شاملة مانعة ومناسبة.[1]

4-عينة الدراسة:

تعتبر عينة البحث من الخطوات والمراحل الهامة للبحث، فالباحث يبدأ بالتفكير في عينة البحث منذ بداية تحديد مشكلة البحث فهي تمثل المجتمع الأصلي وتحقق كافة أغراض البحث فهي تحدد وتؤثر على جميع خطوات البحث.

وتعرف العينة بأنها جزء من المجتمع يتم اختياره لتمثيل المجتمع بأجمعه،[2] ويمكن تعريفها على أنها مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.

فالعينة التي تم اختيارها في هذه الدراسة هي العينة القصدية.

-العينة القصدية أو الغرضية Purposive Sample:

سميت هذه العينة بهذا الإسم نظرا لأن الباحث يقوم باختيارها طبقا للغرض الذي يستهدف تحقيقه من خلال البحث ويتم اختيارها على أساس توفر صفات محددة في مفردات العينة تكون هي الصفات التي تتصف بها مفردات المجتمع محل البحث.

واستخدمنا هذا النوع من العينات لوجود خصائص مقصودة وهي نسبة ضحايا السرقة كما أنه من الصعب الوصول إلى الحالات نظرا لما يتميز به الموضوع من حساسية باعتباره من المحرمات في المجتمع الجزائري مما جعلنا نلجأ للأماكن التي يمكن أن تلجأ لها الحالات.[3]

تناولنا في دراستنا على العينة القصدية تمثل بالتقريب 160 امراة من النساء الذين تعرضوا للسرقة داخل الاحياءالشعبية ،حي لارمونط وحي الزياتين .

---

[1] سميرة بوشعيلة: مرجع سابق، ص 178.

[2] د. عبد الرزاق أمين أبو شعر: **العينات وتطبيقاتها في البحوث الإجتماعية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، أثناء النشر، الرياض، 1997، ص 13.

[3] السعدي الغول السعدي: **العينات وأنواعها**، الدبلوم الخاص في التربية، ص 2، 9.

5- الأساليب والوسائل الإحصائية :

تم استخدام بيانات معبر عنها بأرقام عددية تسمى بيانات كمية.

إذ أن إعداد البيانات للتحليل بإستخدام طرق مختلفة للبحث والتحليل البيانات لاستخلاص رؤى ذات مغزى نجد أنه من المؤكد أن الأساليب الإحصائية هي الأكثر تفضيلا لتحليل البيانات الرقمية إن كل ما نتعامل معه في حياتنا هو عبارة عن بيانات يتم جمعها بطريقة أو بأخرى ويتم فهمها وتصنيفها للحصول على الفائدة منها.

للتحليل الإحصائي للبيانات و أدواته المختلفة لتمكن من الفهم الصحيح لما تحتويه تلك البيانات مما يساعدنا في تحليل البيانات بشكل صحيح وبالتالي الوصول إلى نتائج سليمة ذلك مدعاة للإهتمام بالتحليل الإحصائي بشكل عام.

قد استخدمنا إحصائيات كمية وتم تسجيلها بشكل كمي داخل جداول إحصائية،ونسب مئوية تساعدني في قراءة البيانات وتحليلها إحصائية لدراسة ظاهرة إجرامية كظاهرة السرقة لدى النساء داخل الأحياء الشعبية.

حيث وضفنا دراسة تحليلية من الكمي إلى الكيفي،ومحاولة تفسيرها بأسلوب إحصائي معتمدين في ذلك استخراج النتائج كتحليل البيانات البحثية من البيانات الكمية إلى التحليل الكيفي مع استخراج النتائج التي تناسب التحليل الإحصائي للبيانات.

كما قمنا بالاستعانة بأسلوب الإحصاء الوصفي الذي يتيح تقديم البيانات وتفسيرها بطريقة منظمة ويعتبر الأسلوب الأمثل لتحليلها وعرضها بشكل دقيق باعتباره علم مختص بتجميع البيانات و عرضها بطريقة مفهومة ومريحة.

الفصل الرابع
عرض وتحليل بيانات الدراسة ونتائجها

تمهيد:

التحليل السوسيولوجي للبيانات يعتبر من أهم الخطوات الموضوعية المهمة لتبيين العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة.

ويتم ذلك بتحليل نتائج الدراسة في إطار منهجي الذي اعتمده منذ البداية وكذلك مقارنة ما توصل إليه مع النتائج في ضوء تساؤلاته من أجل تأييد نتائجها أو إعطاء تفسير منهجي لمخالفاتها فبدون التحليل السوسيولوجي تصبح المعطيات مجرد تفريغ لمعلومات لا معنى لها، إذ يمكن القول أن التفسير الرقمي في الدراسات السوسيولوجية، إلى تقديم معرفي واجتماعي محدد يستهدف معالجة إشكالية البحث واختيار تساؤلاته بانتقال الدراسة من الحالة الوصفية إلى الحالة التفسيرية والتحليلية.

من خلال ذلك سنحاول في هذا الفصل تقديم تحليل وتفسير للمعطيات الميدانية التي تم جمعها والمتمثلة في إحصائيات كمية للنساء ضحايا السرقة في الأحياء الشعبية حيث اعتمدنا في الدراسة على تحليل البيانات الميدانية على الأسلوبين الكمي والكيفي:

- فالأول يتم في تحليل النسب بطريقة جدولية.
- والثاني يتم بتحليل هذه البيانات وربطها بالإطار المنهجي ومحاولة الإجابة على مختلف التساؤلات التي تمثل هذه الدراسة حول النساء ضحايا السرقة في داخل الأحياء الشعبية.

1- عرض البيانات الخاصة بضحايا سرقة النساء على مستوى الأحياء الشعبية (باب الزياتين_حي لارموط) خلال الفترة الزمنية من جويلية 2022 إلى ديسمبر 2022 وخلال جوان في 2023 إلى ماي 2023

أنواع السرقات:

- السرقات بالخطف
- السرقات بالنشل
- السرقات بالعنف
- السرقة بسبب إنفصال العلاقات/ نسب تكاد منعدمة.

الجدول رقم (01): يوضح الفترات الخاصة بالتوقيت تعرض النساء للسرقة داخل الأحياء الشعبية،امن الحضري الاول وحي الامن الحضري الرابع .

الفترة / نوع السرقة	صباحا	منتصف النهار	مساءا
السرقة بالعنف	%25	%35	%40
السرقة بالنشل	%30	%35	%20
السرقة بالخطف	%35	%30	%40
إنفصال العلاقات	%10	%0	%0

تبين من خلال القراءة العددية للجدول أعلاه تبين أن أغلبية النساء اللاتي تعرضن للسرقة داخل الأحياء الشعبية في فترة منتصف النهار حيث يتعرضن للسرقة بالنشل بينما نسبة 30% في فترة الصباح في حين نجد نسبة 35% تعرضوا للسرقة بالخطف في فترة الصباح و كأقل نسبة 25% يصرحون عل أنهم تعرضوا للسرقة بالعنف وفي الأخير نجد نسبة% 10 تعرضوا لانفصال العلاقات في الفترة الصباحية .

المجتمع الكلي للنسبة تمثل مختلف فئات ضحايا من النساء اثناء فترات مختلفة من توقيت السرقة

الجدول رقم (02) : يوضح أكثر الفئات العمرية التي تتعرض للسرقة من النساء داخل الأحياء (الشعبية)

الفئة العمرية نوع السرقة	19-23 سنة	23-30 سنة	30-40 سنة
السرقة بالنشل	%45	%30	%25
السرقة بالخطف	%30	%35	%35
السرقة بالعنف	%45	%30	%25

تبين من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أغلبية النساء الأكثر عرضة للسرقة بالنشل بالنسبة للضحايا النساء للفئة العمرية نجد من 19 سنة إلى 23 سنة حيث قدرت نسبتها 45% بينما نجد فئة 23- 30 سنة بنسبة 30% وكأقل نسبة 30- 40 سنة حيث بلغت نسبت25%.

بينما الذين تعرضوا للسرقة بالعنف من فئة 19 - 23 سنة بنسبة 45% في حين تليها فئة 23-30 سنة قدرت نسبتها 30% وكأقل نسبة 25% الذين تعرضوا بالسرقة للعنف من فئة 30 -40 سنة بينما نجد نسبة 35% من فئتي 23-30 سنة ونفس النسبة فئة 30-40 سنة تعرضوا للسرقة بالخطف وكأقل نسبة 30% من فئة 19-23 سنة.

الجدول رقم (03) : يبين نساءضحايا السرقة في الأمن الحضري الأول والأمن الحضري الرابع (الأحياء الشعبية)

الفترة	اليوم بالتقريب		الأسبوع		الشهر		3 أشهر		6 أشهر	
المكان	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع
السرقة بالنشل	01	02	06	08	10	13	19	21	30	35
السرقة بالخطف	02	03	07	10	12	16	22	24	34	37
السرقة بالعنف	01	01	02	03	06	07	10	12	15	17

من خلال القراءة العددية للجدول أعلاه تبين أن أغلبية النساء الذين تعرضوا للسرقة خلال فترة 6 أشهر بالنسبة للأمن الحضري الرابع بلغت نسبتهم 37% صرحوا السرقة بالخطف بينما تليها نسبة% 34 الأمن الحضري الأول بينما نجد نسبة 24% صرحوا خلال فترة 3 أشهر تعرضوا لسرقة بالخطف بينما تليها نسبة 16% خلال فترة شهر بينما نجد نسبة% 10 الذين تعرضوا لسرقة الخطف خلال الأسبوع في الأمن الحضري الرابع وكأقل نسبة 03% خلال اليوم بالتقريب في الأمن الحضري الأول والرابع.

بينما نجد عدد الذين تعرضوا للسرقة في الأحياء الشعبية السرقة بالنشل حيث قدرت نسبتهم 35% خلال 6 أشهر بالأمن الحضري الرابع و الأول بينما تليها نسبة 21% خلال 3 أشهر بالأمن الحضري الرابع أما خلال شهر بلغت نسبته 13 بالأمن الحضري الأول والرابع في حين نجد خلال الأسبوع نسبة 8% بالأمن الحضري الرابع والأول وكأقل نسبة 02% يتعرضون للسرقة بالنشل بالتقريب باليوم .

نلاحظ من خلال البيانات نجد أن عدد الذين تعرضوا للسرقة بالعنف خلال 6 أشهر في الأمن الحضري الأول والرابع بلغت نسبتهم 17% بينما تليها نسبة% 12 خلال 3 أشهر بالأمن الحضري الرابع والأول في حين نجد نسبة% 07 تعرضوا للسرقة بالعنف خلال شهر بالامن الحضري الرابع بينما تليها نسبة 03% خلال أسبوع وكأقل نسبة 01% في اليوم بالتقريب في الأمن الحضري الأول والرابع.

الجدول رقم (04) : يبين الإحصائيات في الأمن الحضري الأول والأمن الحضري الرابع ابتداءا من جانفي إلى غاية جوان 2023 (الأحياء الشعبية)

الفترة	اليوم بالتقريب		الأسبوع		الشهر		3 أشهر		6 أشهر	
المكان	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع	الأمن الحضري الأول	الأمن الحضري الرابع
السرقة بالنشل	01	01	04	06	12	14	18	20	29	31
السرقة بالخطف	01	02	05	07	14	16	21	23	30	34
السرقة بالعنف	01	01	02	03	05	06	09	11	14	16

نلاحظ من خلال القراءة العددية للجدول تبين أن الإحصائيات في الأمن الحضري الأول والأمن الحضري الرابع ابتداءا من جانفي إلى غاية جوان 2023 (الأحياء الشعبية) أغلبيتهم تعرضوا للسرقة بالخطف بنسبة 34% خلال 6 اشهر في الأمن الحضري الرابع بينما تليها نسبة 23% خلال 3 أشهر في الأمن الحضري الرابع بينما نجد نسبة 16 خلال شهر بينما نجد 7 خلال أسبوع وكأقل نسبة 1 في اليوم بالتقريب في الأمن الحضري الأول.

في حين نجد نسبة 31% الذين تعرضوا للسرقة بالنشل خلال فترة 6 أشهر في الأمن الحضري الرابع بينما تليها نسبة 23 خلال 3 أشهر في الأمن الحضري الرابع بينما خلال شهر بنسبة 16 في حين نجد نسبة 7 الذين تعرضوا للسرقة بالخطف في الأمن الحضري الرابع.

أما الذين تعرضوا للسرقة بالعنف خلال 6 أشهر بلغت نسبتها 16 في الأمن الحضري الرابع بينما نجد نسبة 11% خلال 3 أشهر في حين نجد خلال شهر الذين تعرضوا للسرقة بالعنف بنسبة 06 وكأقل نسبة 01 في اليوم بالتقريب في الأمن الحضري الأول.

الجدول رقم (05) : يبين الفئات الخاصة بالنساء الأكثر عرضة للسرقة ووقوعهم كضحايا (الأحياء الشعبية)

العمر / الفئات	السرقة بالنشل	السرقة بالخطف	السرقة بالعنف
الطالبات	08-10 سرقات	07-09 سرقات	04-05 سرقات
الموظفات	11-13 سرقات	08-09 سرقات	03-04 سرقات
الماكثات بالبيت دون مهنة	03-04 سرقات	03-05 سرقات	01-02 سرقات

نلاحظ من خلال القراءة العددية للجدول أعلاه يبين الفئات الخاصة بالنساء الأكثر عرضة للسرقة ووقوعهم كضحايا (الأحياء الشعبية) بالنسبة للطالبات صرحوا السرقة بالنشل من 08 – 10 سرقات وتليها السرقة بالخطف والذين صرحوا للسرقة بالعنف من 04- 05 سرقات.

بينما نجد الموظفات الذين تعرضوا للسرقة بالنشل من 11 -13 سرقة وتلها الذين تعرضوا للسرقة بالخطف من 08 -09 سرقات بينما نجد الذين تعرضوا للسرقة بالعنف 03 -04 سرقات .

في حين نجد الماكثات بالبيت دون مهنة الذين تعرضوا للسرقة بالنشل من 03 -04 سرقات بينما نجد الذين تعرضوا للسرقة بالخطف من 03 – 05 سرقات أما في الأخير نجد الذين تعرضوا للسرقة بالعنف من 01 -02 سرقة.

عرض وتحليل البيانات الشخصية للضحايا:

1- عرض وتحليل بيانات حسب متغير السن

من خلال هذه الاحصائيات تبين أن النساء الذين تتراوح أعمارهم مابين 20- 35 سنة يشكلون غالبية أفراد مجتمع البحث، هذا حسب طبيعة التركيبة البشرية للمجتمع الجزائري الذي تشكل في فئة النساء.

وعليه نستنتج أن عامل السن يعد من المتغيرات المهمة في معرفة صفات الشخصية للضحايا، في الواقع أن العلاقة بين السن الضحية وتكون قوية خاصة في جرائم السرقة المصحوبة بالتحديد العنف.

2- عرض وتحليل بيانات حسب متغير المستوى التعليمي

نلاحظ من خلال الإجابات أن جل النساء لهم مستوى تعليمي جامعي.

فمن خلال التحليل الكمي نلاحظ أن المستوى التعليمي للضحايا ليس له دخل رئيسي في وقوع الأشخاص ضحايا السرقة بالنشل وذلك من خلال تقارب إجابات جميع الفئات باستثناء فئة المستوى التعليمي المتوسط.

وعليه فالجدير بالذكر أن للتعليم تأثيرا في واقع ضحايا الجريمة، ينصب ذلك على طبيعة نوع الفعل الإجرامي، مما يستدعي القول أن كلما ارتفع المستوى التعليمي زاد وعي الشخص بخطورة الظاهرة الإجرامية.

3- عرض وتحليل بيانات حسب متغير الحالة الإجتماعية

من خلال الاحصائيات نلاحظ أن نسبة الضحايا الذين تعرضوا إلى السرقة بالنشل هم من فئة العزاب وعليه فالحالة المدنية للأفراد تلعب دورا فعال ورئيسي في وقوع الأفراد للاعتداءات السرقة.

4- عرض وتحليل بيانات حسب متغير المهنة

إن المهنة بالنسبة للنساء تعكس حقيقة الأمر الواقع المعيشي لهم لذا فإن غالبية النساء المستوجبات هم ربات بيت وبدرجة أقل موظفات وهذا ما يؤكد أن غالبية النساء مستواهم المعيشي مقبول .

من خلال هذه النتائج الدراسة أن للضحية دور كبير في وقوع جريمة السرقة وذلك لما توصلنا إليه من خلال تحليلنا لنتائج الدراسة، أن هناك عدة عوامل وأسباب تجعل الفرد يقع ضحية لجريمة السرقة، منها ما هو متعلق بشخصية الفرد كالسن ، المستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية ، المهنة . ودرجة انتباهه وحرصه على طبيعة نشاطه داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ومنها ما هو متعلق بالظروف المكانية و الزمانية التي يتواجد فيها بالاضافة لعوامل أخرى من عدم اتخاذ الحيطة والحذر و كثرة الجناة إلى غياب مصالح الأمن والتماطل في التبليغ عن السرقات التي تقع عليهم وعلى ممتلكاتهم الخاصة والعامة، وهذا ما يفسر أن وعي المواطنة في التبليغ عن السرقات ينعكس على المجتمع ويجعل منه أداة فعالة يستعين بها المصالح الأمن في القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة وفي غالب الحالات أن هذه العوامل والأسباب في مجملها تجعل حياة الفرد في خطر وتهدد سلامته وسلامة ممتلكاته مما يستدعي الوقوف على حجم السرقات والآثار التي تتركها على الضحايا وتجعلهم يعيشون حالات نفسية جد صعبة في الغالب.

وعليه من خلال ما تعرضنا له نجد أن الضحايا من النساء تكاد يكون لهم دور في وقوعهم كضحايا للسرقة، لما تحصلنا عليه من إحصائيات مسجلة خلال فترات زمنية وعلى فئات خاصة بالفئة العمرية والنوعية لضحايا السرقة.

من خلال ما سبق نجد أن الضحايا لهم الدور الفعال في وقوعهم كضحايا نتيجة لتصرفات غير مسؤولة كحمل الهاتف النقال أو إظهار الوسائل المادية كالنقود أو المعدن الأصفر والتي تكون هناك تمثل العوامل الإقتصادية والثقافية والإجتماعية لضحايا السرقة لدى النساء مما

تسقط عليها نظرية الروتين اليومي والإختيار العقلاني بالنسبة لضحايا ونظرية النوافذ المحطمة للأحياء الشعبية، لكن هذا لا يمنع أن المجرم الذي يقوم بالسرقة سواء كان فرد أو بالتعدد فإن اختياره لضحاياه يكون بالصدفة أو بالتخطيط المسبق للقيام بجريمته على ضحاياه من النساء باعتبارها فئة ضعيفة بالنسبة له للإستيلاء على أغراضهم وممتلكاتهم العينية.

نسب الإنجاز (القبض على الفاعلين تكون بنسب متوسطة) وذلك من خلال:

- تعرف الضحية على المجرم مباشرة أو من خلال الصور التي تعرض عليها في المصالح الأمنية.
- القبض عليه مباشرة من خلال الدوريات الأمنية المتواجدة خلال وقوع السرقة.
- القبض عليه من طرف المتواجدين خلال عملية السرقة.
- كذلك نجد نتيجة لتطور تقنيات الحديثة للتعرف على المجرمين، وكذلك كثرة الدوريات للمصالح الأمنية تساعد بشكل إيجابي في التقليل من ظاهرة السرقة.
- كذلك تفطن الجهات الأمنية للأماكن المتشعبة كالأحياء الشعبية مما ساعد في القيام بدوريات يومية في تلك الأحياء سواء في المركبات أو مشيا للتقليل من ظاهرة الإجرام بمختلف أشكالها ومن بينها السرقة التي تتعرض لها النساء داخل الأحياء الشعبية.

المناقشة في ضوء التساؤلات:

تحليل التساؤل الأول: الذين ينص على: هل وقوع النساء ضحايا السرقات مرتبط بالظروف الاجتماعية داخل الأحياء الشعبية ؟.

ترتبط الظروف الإجتماعية بعلاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث نساء كضحايا للسرقة، حيث تتمثل العوامل التي تحيط بالضحية من خلال المحيط الإجتماعي والسكني الذي تقطن به الضحية.

من خلال المحيط الخارجي الذي تتفاعل معه الضحية داخل الأحياء الشعبية، وهذا يظهر جليا لحدوث سلوكات منحرفة عند قاطني هذه الأحياء مما يساعد على اصطياد الضحايا خاصة فئة النساء إذ تتعرض النساء للسرقة في الأحياء الشعبية حسب مجموعة الظروف البيئية والمحيطية التي تتواجد فيها كون هذه الأحياء تتميز بالتشعب والتشابك السكاني، وكذلك نخص الأمن في

هذه الأماكن تكثر فيها السرقات ومختلف الجرائم الأخرى خاصة مع أن المجتمع لا يقدم يد المساعدة للمرأة التي تعرضت لجريمة السرقة في الأحياء الشعبية، يختار الجاني الضحية التي يريد سرقاتها بناء على خبرته واحترافيته في هذه الجريمة.

أيضا تعتبر المرأة ضعيفة وليس لها القدرة على الدفاع عن نفسها وتواجدها في الأحياء الشعبية خاصة في الأوقات التي تقل فيها الحركة كمنتصف النهار في الصيف يجعلها عرضة لجريمة السرقة ووقوعها كضحية.

تحليل التساؤل الثاني: الذي مفاده أن " ما مدى تأثير المستوى المعيشي للأحياء الشعبية على النساء اللواتي يقعن ضحايا السرقة".

نجد أن الإستقلال الإقتصادي للمرأة الناتج عن التغير الحاصل في المجتمع والذي ساهم في تحررها وخروجها لممارسة نشاطاتها اليومية مما جعلها عرضة للسرقة خاصة في الأحياء الشعبية إذ تعتبر الحالة الإقتصادية للضحية من أهم العوامل التي تساهم في تعرض النساء للسرقة.

وبإعتبار أن الأحياء الشعبية المتشعبة تقطنها الفئة المتوسطة والضعيفة ماديا مما يجعل ظاهرة السرقة من أكثر الجرائم المتواجدة داخلها.

فالضحية لها دور في وقوعها كضحية للسرقة نتيجة التصرفات اليومية التي تقوم بها بطريقة مباشرة كحمل هاتف نقال واستخدامه دون مراعاة لما سيحدث لها أو ارتداء المعدن الأصفر بطريقة تجذب الإنتباه مما يساهم في تعرضها لجريمة السرقة.

أو كحملها لحقيبتها بطريقة توحي بوجود أموال بداخلها مما يجعلها تتعرض للسرقة ووقوعها كضحية داخل الأحياء الشعبية.

– إن وقوع النساء كضحايا للسرقة داخل الأحياء الشعبية مرتفعة بشكل نسبي وتختلف الدوافع التي تساهم في وقوعهم كضحايا.

– إن خروج المرأة جعلها تتعرض للسرقة نظرا لإرتفاع مستواها الثقافي والتعليم ودخولها الجامعة والمجال العلمي من خلال حصولها على امتيازات ودخولها لفضاءات إجتماعية متباينة.

– إن خروج المرأة للدراسة والعمل من أهم الأسباب التي جعلتها عرضة للسرقة وذلك لأن الإستقلال والتحرر الإقتصادي للمرأة يتبعه التحرر المعنوي، وفي ذلك خروجها بمفردها ومزاولتها لكل المهن ومختلف المجالات مما يجعلها أكثر عرضة لجريمة السرقة داخل الأحياء الشعبية.

– للمرأة دور في وقوعها كضحية للسرقة من خلال الحياة اليومية التي تعيشها وهذا يظهر جليا في اللامبالاة في تصرفاتها المباشرة والغير مباشرة داخل الأحياء الشعبية.

تحليل التساؤل الثالث: الذي ينص على" علاقة العوامل الثقافية بوقوع المرأة ضحية للسرقة".

نجد أن الثقافة المجتمعية للأفراد المتواجدين داخل الأحياء الشعبية تساهم بشكل غير مباشر في وقوع النساء كضحايا للسرقة وهذا يرجع لعدم تقبل خروج المرأة جعلهم لا يهتمون لما يحصل لها فالمرأة داخل الأحياء الشعبية تتعرض لمضايقات ومحاولة الإعتداء عليها بطريقة تجعلها تقع كضحية لجريمة كجريمة السرقة.

فانتشار ظواهر وثقافات سيئة كشرب الخمر وتجار المخدرات وتكوين جماعة أشرار تساعد على ظهور ثقافات إجرامية داخل الأحياء الشعبية.

وباعتبار أن المرأة كائن ضعيف فقط تتعرض لسلوكات إجرامية ضدها نتيجة لذلك تتفشى ظاهرة الإجرام داخل الأحياء الشعبية خاصة جريمة السرقة ضد النساء ووقوعهم كضحايا نتيجة للعوامل الثقافية المعتمدة داخل تلك الأحياء.

مناقشة النتائج في ضوء النظريات:

نظرية النوافذ المكسرة

لقد وظفنا في دراستنا ثلاث نظريات إجتماعية وهم نظرية الروتين اليومي ونظرية الإختيار العقلاني ونظرية النوافذ المكسرة.

فنظرية النوافذ المكسرة تعتمد على التركيز على بعض الجرائم المرتكبة داخل الأحياء بدافع الفوضى السائدة فيها ومن بين هذه الجرائم السرقة على النساء داخل الأحياء الفوضوية فهي

تمثل انتشار الجرائم في بعض المناطق دون الأخرى والتي تدفع إلى ارتكاب الجريمة ربما الفقر وسوء الأحوال المعيشية من أهم الأسباب التي تساعد في وقوع النساء كضحايا لجريمة السرقة.

وهذا ما لوحظ في هذه الدراسة والتي فسر هذه النظرية التي تمثل نظرية النوافذ المكسرة أن الفوضى والتشعبات داخل هذه الأحياء تساعد على تفاقم ظاهرة السرقة خاصة ظاهرة السرقة ضد النساء داخل هذه الأحياء الشعبية.

فهنا مثلت هذه النظرية هذه الظاهرة وأعطت تفسيرات للأسباب المساعدة داخل المحيط الإجتماعي في الأحياء الشعبية لإرتكاب السرقة ضد النساء

هنا وجدنا التي ان الاماكن التي تتعرض داخلها الضحايا للسرقة ، لها دور كبير في وقوع مثل هذه الجرائم ،نتيجة للاحياء المتشعبة التي تساعد على تطور الاجرام بما في ذلك سرقة الضحايا ، خاصة من فئة النساء.

نظرية الإختيار العقلاني:

كذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على نظرية الإختيار العقلاني والتي تمثل أن الأفعال الإجرامية هي نتائج الإختيار مما يعني أن الناس ينفذون قرارات بشأن ارتكاب الجرائم كجريمة السرقة ضد النساء وداخل الأحياء الشعبية.

من خلال هذه النظرية يظهر أن إختيار الضحية يعتمد على اختيار الضحايا بطريقة قصدية.

فالنساء ضمن هذه الدراسة تختار كضحايا للسرقة نتيجة لتحقيق دوافع إجرامية

نظرية الإختيار العقلاني تمثل إختيار الضحايا بطريقة مباشرة لإرتكاب جرم معين ضد الضحايا جريمة السرقة التي درسناها داخل الأحياء الشعبية.

هنا وظفت هذه النظرية في ظاهرة السرقة ضد النساء كضحايا نتيجة لاختيارهم في ارتكاب الجرائم ضدهم.

من خلال هذه النظرية ، نجد ان الضحايا من النساء لها دور كبير في جعل تقع ضحية للسرقة داخل الاحياء الشعبية ، وهذا يرجع لما تظهره من الجانب المادي كارتداء المعدن الاصفر ،او

باستخدام النقود بشكل ملفت للانتباه من ما يجعلها عرضة للاختيار لتقع كضحية للسرقة في تلك الاحياء.

نظرية الروتين اليومي:

نظرية الروتين اليومي هي من النظريات التي اعتمدناها في دراستنا لجريمة السرقة ضد النساء في الأحياء الشعبية وهي من فروع نظرية الإختيار العقلاني التي طورت فيما بعد.

هنا تختار الضحية نتيجة للروتين اليومي الذي تعيشه نجد هنا أن الضحية لها دور فعال في وقوعها كضحية للسرقة وهذا ناتج عن التصرفات الغير المسؤولة في حياتها اليومية إذ نجد أن النساء تتعرض لجريمة السرقة نتيجة لارتدائها المعدن الأصفر بطريقة ملفتة أو استظهار ما تمتلكه من نقود أو وسائل مادية تلفت الإنتباه مما يجعلها عرضة لعملية السرقة داخل الأحياء الشعبية.

في هذه الدراسة وظفت هذه النظرية لتفسير ظاهرة السرقة وكيف وقعت داخل الأحياء الشعبية ضد النساء،حيث نجد ان الروتين اليومي الذي تعيشه الضحية له دور كبير في وقوعهم ضحايا لجرائم السرقة ،وهذا مالاحظناه ، ان نسبة من الضحايا ، ساعدت في وقوعها في ذلك ، كاستخدام الهاتف او حمل حقيبة النقود بشكل ملفت للانتباه ،او ارتداء المعدن الاصفر ،يوميا مما يجعل الضحايا عرضة للسرقة خاصة من فئة النساء داخل تلك الاحياء.

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة

الدراسة الأولى (1) :

تطرقنا في دراستنا إلى دراسة خليفة كريمة تحت عنوان النساء ضحايا السرقة في الأسواق الشعبية دراسة ميدانية على عينة من ضحايا جريمة السرقة في الأسواق الشعبية بمدينة خميس مليانة مذكرة ماستر قسم العلوم الإجتماعية جامعة خميس مليانة 2019.

هذه الدراسة اعتمدت على معرفة أسباب تعرض المرأة للسرقة في الأسواق الشعبية حيث تم فيها إستخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة حيث توصلت أن المرأة تتعرض للسرقة نتيجة للتغيير الذي حصل في مكانتها السوسيوثقافية وأن خروج المرأة للعمل من أهم الأسباب التي

جعلتها تتعرض للسرقة وذلك لأن الإستقلال أو التحرر الإقتصادي للمرأة يتبعه التحرر المعنوي وفي ذلك خروجها بمفردها ومزاولتها لكل المهن وفي مختلف المجالات كما أن ذلك سمح لها بالدخول والخروج مما جعلها عرضا لعدة جرائم من بينها جريمة السرقة.

في هذه الدراسة سلطت الضوء على الأسباب التي تساعد في وقوع النساء كضحايا لجريمة السرقة وهنا ساعدت هذه الدراسة في توضيح الدوافع الرئيسية في ارتكاب جريمة السرقة ضد النساء.

هنا وظفت هذه الدراسة بشكل ساهم في إثراء الدافع الأساسية لوقوع النساء كضحايا للسرقة وهذا ما قمنا بدراسته في دراستنا.

الدراسة (2):

اعتمدنا كذلك على دراسة ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم تحت عنوان دور الضحية في حدوث الجريمة دراسة وصفية تحليلية ميدانية على ضحايا جرائم السرقات في مدينة الرياض رسالة الدكتوراه قسم العلوم الإجتماعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2007-1428 م.

هنا أظهرت هذه الدراسة دور الضحية في وقوع السرقات من خلال أسلوب حياة الضحية ومعرفة الخصائص الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية وطبيعة العلاقة والتعاون بين الضحايا ورجال الأمن من خلال التدابير الأمنية المتخذة من قبل ضحايا جرائم السرقات للحد من وقوعهم كضحايا لجريمة السرقة ودور علاقة الضحية بالجنات ومعرفة الأوقات والأماكن التي تعرض فيها الضحايا للسرقة.

هذه الدراسة أظهرت أن للضحية دور في وقوعها للسرقة من خلال الروتين اليومي الذي تعتمده وهذا ما اعتمدته نظرية الروتين اليومي والإختيار العقلاني كذلك أظهرت أن للأماكن. دور في وقوع الجرائم كجرائم السرقة ضد النساء وهذا ما وظفته نظرية النوافذ المحطمة، هذه الدراسة كذلك أظهرت ووضحت الدوافع الأساسية لإرتكاب جريمة السرقة وكذلك سلطت الضوء على

دور الضحية لوقوعها لجريمة السرقة وهذا ما اعتمدناه كذلك في دراستنا لوقوع النساء كضحايا للسرقة داخل الأحياء الشعبية.

الدراسة (3):

إن الدراسات التي اعتمدناها تخص ضحايا السرقة بصفة عامة في مختلف الأماكن ودور الضحية في حدوث هذه الجرائم.

من خلال هذه الدراسات اهتمت بدراسة الضحية وعلاقاتها بالأماكن الإجتماعية التي تنتمي إليها والتي لها خصائص نميزها عن غيرها تجذب الجريمة والمجرم خاصة جريمة السرقة داخل ذلك المحيط.

هذه الدراسات هدفت كذلك لدراسة دور الضحية في وقوعها كضحية للسرقة من فئة النساء.

هذه الدراسات كانت بإعتبارها كركيزة لنا لإثراء دراساتنا من خلال ذلك تعتبر الضحية لها دور فعال في وقوعها كضحية للجرائم المختلفة وكجريمة السرقة موضوع دراساتنا.

كذلك أسلوب الحياة اليومي والروتين للضحية له دور في وقوعها كضحية لجريمة السرقة،

أيضا نجد أن الأماكن والمحيط الإجتماعي للضحية يساعد بطريقة مباشرة لوقوع الجرائم كجريمة السرقة ضد النساء داخل الأحياء الشعبية من هنا نجد أن المرأة تتعرض لمثل هذه الجرائم نتيجة لحياتها اليومية وكذلك أماكن تواجدها خلالها وقوعها كضحية للسرقة خاصه مداخل الأحياء الشعبية.

الاستنتاج :

لقد قمنا بدراسة ميدانية وفق ما تطلبه قواعد البحث العلمي في علم الاجتماع وما قد يناسب تساؤلات الدراسة، فقد فصلنا على مجموعة من الاحصائيات من الأمن الولائي لولاية تبسة وبعد عرض تحليلها توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

– إن ظاهرة السرقة في الأحياء الشعبية ترتفع كثيرا معدلاتها فيه و قبلن مسبباتها و الدوافع الكامنة وراء وقوع المرأة ضحية لها.

– إن خروج المرأة للعمل أو الدراسة من أهم الأسباب التي جعلتها تتعرض للسرقة في الأحياء الشعبية لأن الاستقلال أو التحرر للمرأة ينبعه التحرر المعنوي و في ذلك خروجها بمفردها ومزاولتها لكل الأعمال وفي مختلف المجالات.

من خلال ما سبق نجد أن الضحايا لهم دور فعال في وقوعهم كضحايا نتيجة لتصرفات غير مسؤولة كحمل الهاتف النقال أو إظهار الوسائل المادية كالنقود فهذه التصرفات تعرضهم للسرقة.

إن الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع الجزائري منخفضة ويظهر ذلك من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها، وذلك بجعل العديد من الافراد لا يقدمون يد العون عند تعرض المرأة للسرقة في الأحياء الشعبية.

من خلال الدراسات السابقة ، وجدنا في دراستنا ان النساء ضحايا السرقة في الاحياء الشعبية ، ان الضحايا من النساء لهم دور فعال في وقوعهم كضحايا للسرقة،نتيجة للروتين اليومي وكذلك التصرفات الغير مسؤولة في عدم المبالاة في حياتهم اليومية ، كاستخدام الهاتف بشكل ملفت ،او حمل حقيبة ووضع بها النقود بشكل يجعل عرضة لجريمة السرقة داخل الاحياء الشعبية .

ايضا وجدنا ان للاحياء الشعبية دور كبير في وقوع جريمة السرقة 1 ،نتيجة للتشعبات والسكنات الفوضوية التي تهيا جو ملائم لوقوع مثل هذه الجرائم بشكل يشكل خطورة على مختلف الفئات خاصة فئة النساء

الخاتمة

الخاتمة :

إن للسرقة عدة عوامل تختلف بإختلاف الظروف المكانية والزمانية وحتى الشخصية لمرتكبي الجريمة وضحاياها والمرأة ضحية السرقة في الأحياء الشعبية هي أيضا، وقد توصلنا إلى أنه من بين أسباب وقوعها ضحية هو تغير مكانتها في الوقت الراهن في المجتمع الجزائري فمنذ القدم لم يسمح لها بالدراسة نظرا للقيم السائدة أنذاك ومحدودية مكانتها ودورها على عكس الوقت الحالي، فالتغيرات التي مست تركيبة المجتمع في نظامه وثقافته واحتياجات أفراده فرضت على المرأة الخروج من المنزل للدراسة أو العمل أو تلبية الإحتياجاتها اليومية ما جعلها تتحرر وتسعى إلى إثبات مكانتها من خلال دخولها إلى فضاءات إجتماعية كانت مخصصة للرجال فقط، فأصبح لزاما عليها التنقل بين مختلف الشوارع والأحياء بالإضافة إلى عدة عوامل مؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة هي الحاجة المادية الملحة التي تفرضها الظروف الإقتصادية على السارق وكذا عدم امتلاك أغلب النساء البنية الجسدية التي تستطيع مجابهة السارق ومقاومته فهذا يساعد كثيرا الجاني في القيام بجريمته.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا:الكتب

01/ إبراهيم خليل إبراش: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**، ط1، دار الشروق، عمان، 2008.

02/ أبو الحسن أحمد فارس: **معجم مقاييس اللغة**، الجزء الثالث، دار الفكر، بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون.

03/ أحمد بن محمد بن علي القيومي المقرئ: **المصباح المنير**، مكتبة لبنان، ط1، 1987.

04/ ايمن عبد الله فكري: **الجرائم المعلوماتية** –دراسة مقارنة في التشريعات العربية والأجنبية– مكتبة القانون والإقتصاد، ط1، الرياض، 2014.

05/ بحوش عمار وآخرون: **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الإجتماعية**، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019.

06/ جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم إبن منظور الأنصاري: **لسان العرب**، المجلد الخامس، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2005.

07/ حاتم أبو زايدة، مناهج البحث العلمي، ط2، شباط، 2018.

08/ سعد سلمان المشهداني: **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2019، ص 126.

09/ السعدي الغول السعدي: **العينات وأنواعها**، الدبلوم الخاص في التربية.

10/ عبد الرزاق أمين أبو شعر: **العينات وتطبيقاتها في البحوث الإجتماعية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، أثناء النشر، الرياض، 1997.

11/ عبد الفتاح وهيبة: **جغرافية العمران**، بيروت، دار النهضة للنشر والتوزيع، 1973.

12/ علي أحمد صالح: الأجهزة المكلفة بحماية المستهلك في التشريع الجزائري، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

13/عماد حسين المرشدي: **وسائل وأدوات البحث العلمي التربوي**، جامعة بابل، د .س.

14/فوزيه زنجوفي: **مدرسة ومناهج**، مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة الأولى علوم إجتماعية، جامعه 8 ماي 1945، قالمة الجزائر، 2018/ 2019.

15/مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: **القاموس المحيط**، مؤسسة دار الحديث، مجلد 1، القاهرة، 2008.

16/محمد الأمين البشيري: **علم ضحايا الجريمة وتعليقاته في الدول العربية**، فهرسة للملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2005.

17/محمود شاكر سعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش: **مفاهيم أمنية**، فهرسة مكتبة الملك فهد العربية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2010.

18/مروان بن مرزوق الروفي: القصد الجنائي في الجرائم المعلوماتية –دراسة تأصيلية مقارنة– مكتبة القانون والإقتصاد، الطبعة 01، الرياض، 2013.

19/نايف بن محمد المرواني: **جريمة السرقة –دراسة نفسية إجتماعية**– الرياض، الطبعة الأولى، .2011.

ثانيا:الرسائل الجامعية

01/ خريفة كريمة: **النساء ضحايا جريمة السرقة في الأسواق الشعبية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2019.

02/ زهير عبد الوهاب الجواهري: **دراسة مساحات النمو العشوائي لبعض المناطق السكنية في مدينة كربلاء بإستخدام تعلم المعلومات الجغرافية**، مجلة جامعة بابل، العلوم الهندسية، ع 1، المجلد 23، 2015.

03/ سميرة بوشعالة: **البناء المنهجي لرسائل الماجستير في علم الإجتماع**، إشراف مراد الزعيمي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، مذكره لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع التنمية، 2007/ 2008.

04/ شمايطية الشايب، بوقرة ياسين: **ظاهرة العنف في الأحياء الشعبية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2021.

05/ صالح نفسي: **جريمة السرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات**، مذكرة تخرج للحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية، كليه العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

06/ مروة سليمان: **نظرية الأنشطة الروتينية، نظرية لفهم الجرائم السبيرانية –دراسة إستطلاعية**– المجلة المصرية للعلوم الإجتماعية والسلوكية، جامعة سوهاج.

07 / ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم: **دور الضحية في حدوث الجريمة**، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص ث.

08/ نايف بن محمد المرواني: **جريمة السرقة –دراسة نفسية إجتماعية على أفراد العينة من السجناء المتهمين والمحكومين في قضايا سرقات مختلفة في سجون المدينة المنورة ومكة المكرمة وجدة في المنطقة الغربية السعودية**–جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1432–2011.

ثالثا: المجلات والجرائد

01/ الجريدة الرسمية العدد 37–أول شعبان عام 1432 هـ الموافق لـ 3 يونيو 2011 م.

انظر المادة 94 الفقرة 9 من القانون 11/10 المتعلق بالبلدية.

02/ د.عبد الله سالم الدراوشة: **أثر المتغيرات الإقتصادية في ارتكاب جريمة السرقة في المجتمع الأردني**، من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، مركز إصلاح وتأهيل الجويدة.

03/ أ.م.د عبد الرحمن جري مردان، أ.م.د عباس عبد الحسن كاظم، م.م محمد سمير حمد: **جريمة السرقة في مدينة البصرة –دراسة في الجغرافية الإجتماعية**– منشور في مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، قسم الجغرافية، 2017.

04/ بن عمار نوال: **معضلة الفقر في الجزائر**، مجلة حوليات، جامعه الجزائر 01، ع 02، م 34، 2020.

05/ عاشور نصر الدين: **جريمة السرقة في ظل تعديلات قانون العقوبات 2006**، مقال في مجلة المنتدى القانوني، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

06/ الطاهر السويكري: **إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والإنحراف**، حوليات جامعة الجزائر 1، ج 2، مجلد 29، ع2، 20-06-2016، مقال على الأنترنت .

07/ ناوي حكيم: **أركان الجريمة الركن المعنوي للجريمة العمدية والجريمة غير العمدية**، محاضرات مقياس القانون الجزائري العام لفائدة طلبة الماستر 1، علم اجتماع.

رابعا: القوانين

01/ القانون رقم 12 /07 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1433 الموافق لـ 21 فبراير سنة 2012م، المتعلق بالولاية –الجريدة الرسمية العدد 12-7 ربيع الثاني 1433 هـ الموافق لـ 29 فبراير 2012.

02/ القانون 11/10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية.

خامسا: المواقع الإلكترونية

عبود دعلون عبود: **جريمة السرقة أسبابها والآثار المترتبة عنها**،. almerja.net, 19:50, 20/02/2023

مكتبة حقوق الإنسان، إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة إستعمال السلطة. hrlibracy umm.edu 15 /3/ 2023

سلمى: عقوبة السرقة في القانون الجزائري، legal-advice.online 2023/02/24 12.22

بلا عنوان، https.www.startimes.com 2023/03/05

مرام بكير: https/bunean,com 2023/03/07 18:37

Amal Al-Atoum: (نظرية الإختيار العقلاني في علم الجريمة) e3arabi.com 2023/ 23 /02.

معجم المعاني الجامع، www.almaany.com 2023/03/15

الهيئة العامة للإحصاء، www.stats.gov.sa 2023/03/15

معاجم الوجيز، www.maasim.com 2023/03/15

ويكيبيديا، ar.m.wikipedia.arg 2022/03/15

هبة صدقت: أنواع السرقة في القانون، mowdoo3.com, 15:13, 13/02/2023

الملاحق

الملخص

النساء ضحايا السرقة في الأحياء الشعبية

من إعداد الطلبة:

زمال عبير

جبايلي سعاد **إشراف الدكتور: بوزيان خير الدين**

تعتبر ظاهرة **سرقة المرأة في الأحياء الشعبية** من بين السلوكيات التي لا تتفق مع السلوك الإجتماعي أو العادات المجتمعية، لأنها ترجع أو ترتبط بخطب متغيرة مثل الفقر والبطالة والكثافة السكانية حسب الطبيعة للمجتمع والقواعد والقوانين السائدة فيه، ساهم انتشار هذه الظاهرة في الأحياء الشعبية في عدة عوامل إجتماعية واقتصادية وثقافية وبناءا عليه هدفت دراستنا إلى توضيح العوامل الإجتماعية المؤدية لسرقة النساء في أحياء **لارموط وباب الزياتين –تبسة–** ومن بينها وظفنا تساؤلات حيث يعتبر الفقر من العوامل الإجتماعية المؤدية إلى السرقة في الأحياء الشعبية ويعتبر عامل البطالة له علاقة سببية مع ارتفاع مؤشرات السرقة في الأحياء الشعبية.

الكلمات المفتاحية: النساء، السرقة، الحي، الشعبي، ضحايا.

Abstract

The phenomenon of women's theft in popular neighborhoods is considered among the behowiors that are not consistent with social behavios or community customs, because is due to or linked to changing conditions sucn as poverty, nature, society and the rules ans laws prevailing in it, the spread of this phenomenon in the popular neighborhoods contributed to several sicial,economie and cultural factors, and accordingly our study aimed to clarify the social factors leading to the theft of women in the neighborhoods of larmout and bad Al-Zayatin -Tebessa- and among them is our situation, questions where poverty is considered one of the social factors leading to theft in the popular neighborhoods, and the unemployment factor is considered to have a causal relation ship with the high indicators of theft in the popular neighborhoods.

Key words: women, Stealing, neighborhood, Popular, victims